مجلة جامعة الانبار للعلوم القانونية والسياسية

اسم المقال: الرؤية الأمريكية وأثرها في التحول الديمقراطي
اسم الكاتب: أ.م.د. مؤيد جبير محمود
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/library/814
تاريخ الاسترداد: 2026/11/22 19:28 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة الانبار للعلوم القانونية والسياسية ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

الرؤية الأمريكية وأثرها في التحول الديمقراطي

American Vision and its impact on Democratic Transition in Iraq

أ.م. د. مؤيد جبير محمود

Dr. Mueaed J. Mahmoud

كلية القانون والعلوم السياسية - جامعة الأنبار

University of Anbar / College of Law and Political sciences

الملخص

بلا شك ليس يسيرا أن نبحث في موضوعة الديمقراطية في العراق، فهي وإن كانت تمثل (حلم عراقي) تطلع إليه الشعب لعقود طويلة علنا أو ضمنا كبديل للأنظمة غير الديمقراطية التي تعاقبت على حكمه، تظل كفلسفة ومفهوم غريبة على التقاليد السياسية والاجتماعية العراقية. إن النموذج الذي أتت به الولايات المتحدة، كنموذج جاهز للتحول السياسي من الدكتاتورية الى الديمقراطية لم يكن يتناسب مع الخصوصية العراقية، وطبيعة العنصر البشري. ومن هنا تكتسب دراسة التجربة الديمقراطية في العراق وأثر الرؤية السياسية الامريكية فيها أهمية كبيرة، وتسعى هذه الدراسة الى فهم طبيعة التحول الديمقراطي والعوامل المؤثرة فيه، وعلاقة الإدراك الأمريكي بمسارات الممارسة الديمقراطية، ومدى نجاحها واستيعابها، وهل كان للقصور في الاستراتيجية الأمريكية في العراق -المبنية على أساس افتراضات النظرية النيوليبرالية- أثر في بروز ظواهر عديدة تتسم بالتشوه والتعقيد في النظام السياسي في العراق.

الكلمات المفتاحية: الرؤية، الامريكية، التحول، الديمقراطي.

P- ISSN: 2075-2024 E-ISSN: 2706-5804

Abstract

Undoubtedly, it is not easy to discuss the subject of democracy in Iraq, but it represents an "Iraqi dream" for which the people have long sought publicly or implicitly as an alternative to the undemocratic regimes that have ruled it. as a philosophy and concept that is alien to the Iraqi political and social traditions. The model brought by the United States, as a ready-made model for the political transition from dictatorship to democracy, was not commensurate with the Iraqi specificity and the nature of the human element.

Hence, the study of the democratic experience in Iraq and the impact of the American political vision is of great importance. This study seeks to understand the nature of democratic transition and the factors affecting it. The assumptions of neoliberal theory are linked to the emergence of many phenomena that are distorted and complicated in the political system in Iraq.

Key words**: American Vision, Transition, Democratic.**

P- ISSN: 2075-2024 E-ISSN: 2706-5804

المقدمة

تكتسب التجربة الديمقراطية في العراق ما بعد ٢٠٠٣ أهمية كبيرة، فلأول مرة منذ الإطاحة بالنظام الملكي في العام ١٩٥٨، وقيام النظام الجمهوري بدلاً عنه يجري الحديث عن تحول ديمقراطي، وانتقال سياسي فالمدة الطويلة التي ظل فيها العراق تحت حكم الانظمة الشمولية انهت جميع المطالبات بالحياة الديمقراطية، وغيبت المطالبين بها، إما في السجون، أو بالهجرة، او الموت.

لهذا يسعى البحث الى متابعة الجهود التي ولدت فيها فكرة تطبيق الديمقراطية في العراق مع بداية تشكل المعارضة العراقي في الخارج مطلع التسعينيات من القرن الماضي، فضلا عن ملاحظة مسار التجربة منذ تطبيقها في ٢٠٠٤ الى الان، ومحاولة تحليل الظروف والمتغيرات والاستراتيجيات، ومدى نجاح هذه التجربة، وهل هي تمضي باتجاه صحيح ام أن هناك عقبات ومؤثرات تتقاطع مع خط سيرها، والنتائج المتوقعة منها.

إشكالية البحث: تحاول هذه الدراسة الاجابة على مجموعة من التساؤلات يأتي في مقدمتها مدى صلاحية أو صوابية الرؤية الامريكية لبناء الديمقراطية في العراق، وفيما إذا كانت مدركة لطبيعة المجتمع العراقي، وثقافته، ومنظومته الدينية والاخلاقية، وأرثه التاريخي، وثقافته السياسية. وهل أن الإدارة الامريكية كانت جادة في تهيئة أسباب النجاح لهذه التجربة، وإن كانت كذلك، فلماذا ارتكبت مجموعة من الاخطاء عبر قرارات تتنافى وطبيعة التحول الديمقراطية.

فرضية البحث: ان التجربة الديمقراطية في العراق اعادت طرح فرضية أساسية تذهب الى القول بأن الرؤية الامريكية للتحول الديمقراطي لم تكن متماسكة، ولم تدرك الخصوصية العراقية، وقد أدى هذا القصور الى بناء نموذج مشوه للديمقراطية (الديمقراطية المحاصصاتية).

منهجية الدراسة: لقد سعت هذه الدراسة الى اثبات فرضيتها عبر المنهج الاستقرائي ومنهج التحليل النقدي، عبر مقتربين: الأول تاريخي، والثاني وصفي من أجل فهم أعق لطبيعة الرؤية الامريكية لعراق يراد له من الناحية الافتراضية أن يكون ديمقراطيا، كما

P- ISSN: 2075-2024 E-ISSN: 2706-5804

تسعى إلى الاجابة عن السؤال الرئيس ما هو أثر هذه الرؤية في التحول الديمقراطي ومساراته السياسية والواقعية.

الهيكلية: قسمت هذه الدراسة الى ثلاث مباحث: الأول بعنوان تقوية المعارضة العراقية وإضعاف النظام والثاني: انتظم بعنوان الحرب في سبيل الديمقراطية، والثالث مأسسة المحاصصة الطائفة والحزبية وتخريب أسس الدولة.

I. المبحث الأول

الرؤية الأمريكية : تقوية المعارضة العراقية واضعاف النظام

لم يكن الثاني من آب من العام ١٩٩٠(غزو العراق للكويت) حدثاً عابراً في تاريخ المنطقة العربية والشرق الأوسط، بل نقطة فاصلة، وحدثاً كان له نتائج وتداعيات على المستوى العالمي، والعلاقات الدولية أيضا. فقد قامت الولايات المتحدة بتشكيل وقيادة تحالف دولي واسع للتدخل العسكري المباشر في المنطقة. هذا التدخل الذي تطّلب منها أن تعيد صياغة سياساتها الخارجية، وتعلن عن نفسها رسمياً كقوة متفردة في العالم ومعنية في صياغة الأطر العامة للسياسات العالمية لوحدها.

والولايات المتحدة الأمريكية وكما هو معروف تسعى دائما الى تبرير تدخلاتها في الشؤون الأخرى للدول بخطاب حجاجي تعبر فيه عن مضامين اخلاقية، وعناوين انسانية عريضة. لهذا لهذا صورت العراق على أنه يمثل تهديد فعلي لمبدأ دولي أساسي هو (السلم والأمن الدوليين). وفي هذا السياق نشرت جريدة "هيرالد تربيون" بتاريخ ٢٠ /آيار/ ١٩٩١ الخطوط العامة العريضة للاستراتيجية الأمريكية بعد حرب ١٩٩١، وهي" ان أمريكا لن تسمح لأية قوة أخرى في العالم ان تنافسها على ان تكون هي القوة الوحيدة"[١]. ووضعت العراق في حساباتها المعلنة كقوة عسكرية مقلقة ومهددة -على الرغم من أن الواقع يقول خلاف ذلك- ففرضت عليه في التسعينات حصاراً اقتصادياً كان كفيلاً بإستنزاف ثرواته،

[١] خير الدين حسيب، مستقبل العراق: الاحتلال-المقاومة-التحرير والديمقراطية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ، ط١،٢٠٠٤،ص٥٨.

P- ISSN: 2075-2024 E-ISSN: 2706-5804

وتحجيم قدراته، والتسبب بحالة واسعة من البؤس والحرمان، وانتشار الموت والمرض والتخلف[٢].

وقبيل المضي في توظيف الحصار كأداة اقتصادية لاضعاف العراق، وحرمان النظام من مصادر قوته وتماسكه، وضعت الادارة الأمريكية فكرة تغيير النظام موضع التنفيذ وفق خطة (استنزاف النظام وتقوية المعارضة) التي أعدتها بالتعاون مع بعض رموز المعارضة العراقية؛ فساعدت في عقد (مؤتمر بيروت) للمعارضة العراقية بعد قبول العراق وقف إطلاق النار مباشرة. وفي هذا المؤتمر سعت الإدارة الأمريكية الى تقديم عدد من الشخصيات العراقية بوصفهم قادة معارضة معنيين بالقيام بأدوار أساسية في خطة التغيير. وحظيت المعارضة باهتمام بالغ وباشراف مباشر من جهاز المخابرات الأمريكي، ووزارتي الدفاع والخارجية؛ وبالتالي نجحت الإدارة الأمريكية أفكارها بخصوص مستقبل العراق موضع التنفيذ العملي بالتعاون مع عراقيين معارضين من قوى سياسية متعددة التوجهات والأيديولوجيات[٣].

لكن ثمة مشكلة واجهتها تمثلت في أن قوى المعارضة العراقية كانت -وبسبب تنوعها الفكري والسياسي- منقسمة على نفسها انقساماً حاداً وعلنياً، فقد عكست من ناحية المزاج الشخصي لأعضائها، وقناعاتهم الأيديولوجية، ومصالحهم الشخصية ، ومن ناحية أخرى إن بعضاً من شخصياتها لم تكن ناضجة سياسياً بالمستوى الذي يمكن أن يؤهلها للعمل المتماسك والمنسق تحت سقف التنوع في إطار وحدة المعارضة، ووحدة مواقفها وخطابها السياسي. لذلك وبموجب هذا الواقع أثرت ثقافتها التي كانت تعج بمشاعر الكراهية والريبة إزاء بعضها، وإزاء البعض الآخر في فاعلية الخطة الأمريكية المرسومة لذلك[٤]. والحقيقة إن فقان الثقة فيما بينها، وتشكيك بعضها بالآخر، وتوجيه الاتهامات المتبادلة استنفذت كافة طاقاتها، وراحت تضع العثرات أمامها لأشياء لم تكن ذات معنى كبير بالنسبة للمهمات التي

---

[٢] ينظر عمر الشوبكي، المعارضة العراقية بين التصورات الامريكية والازمات الداخلية، انترنت:www.digital.ahram.org.dg

[٣] علي الشمراني ، صراع الأضداد ، ط١، دار الحكمة، بغداد ،٢٠٠٣، ص ٢١٤.

[٤] هيثم غالب الناهي، المحددات الدولية والاقليمية التي ساهمت في تفتيت الدولة العراقية، في مجموعة باحثين: العراق تحت الاحتلال –تدمير الدولة تكريس الفوضى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،ط١، ٢٠٠٨، ص ٣٠٧-٣٠٨.

P- ISSN: 2075-2024 E-ISSN: 2706-5804

كان ينبغي عليها ان تضطلع بها، فمثلاً ان شهراً كاملاً من اللقاءات والاجتماعات والنقاشات والمداولات المتواصلة كانت حول ما اذا كانت بداية البيان للجنة المشتركة ستكون (باسم الله) أم لا؟. أضف إلى ذلك توزع المعارضة العراقية على العديد من الدولة الإقليمية، ورغبة كل دولة ان تروج لرؤيتها لعراق ما بعد صدام، عن طريق حلفائها من العراقيين المعارضين. ولعل الخطوة الأبرز لهذه المعارضة العراقية هي تحول بعض فصائلها إلى خيار العمل العسكري[٥].

لقد اكتشف الامريكيون ان سعيهم لتغيير النظام لابد وان يضعهم في وضع يتطلب منهم التعامل مع الدول الاقليمية المجاورة للعراق، وبخاصة إيران والمملكة العربية السعودية في ظل عدم وجود رؤية اقليمية منسجمه حيال الوضع في العراق (الجديد). فإيران تنظر الى العراق كمجال حيوي أساسي، (وحديقة خلفية)، وإن ما يحدث في العراق سيؤثر فيها، وهي تجد نفسها معنية اكثر من غيرها في التدخل في وضع صياغات وشكل المرحلة القادمة. وسبق لإيران وان شكلت مجموعات عراقية معارضة لنظام صدام حسين في اراضيها اثناء الحرب العراقية الايرانية، -حرب الثمان سنوات ١٩٨٠-١٩٨٨-، مثل منظمة بدر، وحزب الدعوة وغيرها من فصائل ما أطلق عليها (المقاومة الاسلامية). ويمكن أن نفهم الموقف الايراني في ضوء ما يعرف في أدبيات الحرب بـــ(الضد النوعي)، وهو ذات الفعل الذي قام به العراق بدعم منظمة مجاهدي خلق الايرانية واستضافتها في العراق كخطوة اعتبرها النظام السابق نوع من (التعامل بالمثل) كردة فعل على الخطة الايرانية. إن اهتمام ايران الكبير بقوى المعارضة الإسلامية العراقية لم يثر مخاوف النظام فحسب بل أثار أيضاً مخاوف السعودية التي سعت من جانبها الى أن تكون طرفاً فاعلاً في الشأن العراقي وبما يعود بالنفع على مصالحها وأمنها القومي. وهي تعتقد أنها لا يجب أن تبقى بعيدة أو متفرجة عن واقع أخذ يتشكل وفقا لمتغيرات جديدة تداخل فيها البعد الخارجي

[٥] علي الشمراني، المصدر السابق، ص ص ٢١٠-٢١٦.

P- ISSN: 2075-2024 E-ISSN: 2706-5804

بالداخلي، الدولي بالإقليمي، السياسي بالديني. وفي هذا الصدد يقول إبراهيم الزبيدي في هذا الصدد :"أصبح السعوديون في أمسّ الحاجة إلى جسور جيدة مع المعارضين العراقيين"[٦].

ان تفهم هذا الواقع دفع الولايات المتحدة الى حث مختلف القوى العراقية على العمل معاً كفريق عمل يجمعهم هدف واحد هو تغيير النظام. وفي الوقت ذاته تركت هامشاً من الحرية لإيران والسعودية للعمل مع قوى المعارضة لصعوبة تجاوز حقيقية تأثر قوى المعارضة بتوجهات هاتين الدولتين، فضلا عن رؤية الإدارة الأمريكية بأهمية الحشد الاقليمي والدولي لسعيها للإطاحة بصدام حسين ونظامه السياسي. لقد مثل مؤتمر بيروت الذي عقد في آذار من العام ١٩٩١ في الواقع خطوة انطلاق حقيقية لعمل المعارضة، وان كانت خطوة متعثرة، فلأول مرة يتم لقاء بهذا المستوى بين مجموعة من القوى المختلفة أيديولوجياً وفكرياً[٧]. ومثلما مثل هذا المؤتمر نقطة تحول، فإنه مثل ايضا نقطة خلاف عميق بين طروحات القوى الاسلامية والعلمانية الساعية الى توظيف الدعم الدولي لتغيير النظام السياسي في العراق. لقد حمل هذا الخلاف في ثناياه بذرة انقسام سينتج عنها لاحقا حالة من الانقسام السياسي والمجتمعي في العراق[٨].

والحقيقة ان مؤتمر بيروت لم يكن لينعقد لولا حصول توافق بين القوى الإقليمية الثلاث: دمشق وطهران والرياض، ولولا المال السعودي والتقارب المفاجئ بين ايران وسوريا والسعودية لما اشترك التنظيمان العراقيان اللذان ترعاهما السعودية (الوفاق الوطني، والمجلس العراقي الحر) في أعمال مؤتمر بيروت الذي شهد بداية فرض الصيغ المسبقة التي كانت توصف بـــ(التوافقية)، وحاول كل طرف ان يفرض وجهة نظره على توصيات المؤتمر[٩]. ان هذه الحالة عبرت بشكل مبكر عن واقع الصراع الاسلامي العلماني الذي سيحدث في العراق، والذي أثار مخاوف واشنطن في بداية الأمر، على اعتبار انه سيمثل

---

[٦] ابراهيم، الزبيدي،، صفحات مطوية من أيام المعارضة العراقية السابقة، موقع ايلاف، انترنت٢٠٠٩/١٢/١٦: www.elaph.com

[٧] للمزيد ينظر: مؤيد جبير، واقع ومستقبل الثقافة السياسية التعددية في الفكر العراقي المعاصر، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ٢٠٠٥.

[٨] المصدر نفسه، ص ص ٢٥-٢٧.

[٩] وليد شهاب الحلي، نظرة الى وقائع الانتفاضة الشعبانية، انترنت دون تاريخ:www.haydarya.com

P- ISSN: 2075-2024 E-ISSN: 2706-5804

عقبة كأداء امام النجاح في تغيير النظام السياسي في بغداد. ويمكن القول إن واشنطن لم تدرك في حينها انها ستضطر الى تغيير كبير في سياساتها تجاه العراق، ولاسيما حقيقة النوايا الاقليمية تجاه مستقبل هذا البلد الذي أحتله وغيرت كل شيء فيه. وسرعان ما تكللت جهود المعارضة العراقية بفعل الدعم الدولي لها وبخاصة الامريكي منه بإصدار مجلس الأمن الدولي القرار رقم ٦٨٨ في العام ١٩٩١ الذي نص على منح المساعدة الإنسانية للكورد، وفرضها بالتعاون المملكة المتحدة منطقتي حظر جوي لمنع الطائرات العراقية من التحليق شمال دائرة عرض ٣٦ شمالا[١٠]. في إشارة واضحة الى بداية مرحلة جديدة تهدف الى تمكين المعارضة العراقية لنظام حكم صدام حسين في مناطق كردستان العراق، وهذا يعني بالفهم السياسي خروج هذه المنطقة تماماً عن السيطرة المركزية لنظام الحكم في بغداد، والتأسيس لمناطق آمنة تتحرك فيها المعارضة العراقية وتنشط وتنظم معظم فعالياتها السياسية الهادفة الى احداث تغيير سياسي.

لعب أحمد الجلبي دور أساس في جلب الأمريكيين الى العراق، فقد حظي باهتمامهم ودعمهم المالي والسياسي، وانكب الجلبي من جانبه على كتابة عدد من المقالات في مختلف الصحف العالمية تتضمن الدعوة الى عراق ديمقراطي صديق للغرب، محذراً الرأي العام العالمي من مخاطر بقاء نظام الحكم في العراق تحت سيطرة صدام حسين[١١]. ان بروز دور الجلبي او ابرازه كقوة دافعة لعمل المعارضة كان يهدف الى إنقاذها؛ بعد ان كانت غارقة في مستنقع الخصومات الشخصية الصغيرة، وتمر في حالة من الارتباك والانقسام وعدم التركيز[١٢].

ومما أثار القلق أكثر إن الإدارة الأمريكية نفسها كانت تعيش حالة من الانقسام إزاء كيفية التعامل مع الملف العراقي وشخصياته؛ فقد مثل الانقسام والتنافس بين شخصيات وقوى المعارضة وضعاً مربكاً بالنسبة للإدارة الأمريكية آنذاك، فانعكس على توجهات مؤسساتها

[١٠] جاريث ستانسفيلد ، العراق الشعب والتاريخ والسياسية، ترجمة وتوزيع: مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ط١، ابو ظبي ، ٢٠٠٩ ، ص ١٤٧.

[١١] علي عبد الامير، احتلال العراق-ربح الحرب وخسارة السلام، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت ط١، ٢٠٠٩، ص ٦١ .

[١٢] علي عبد الامير، مصدر سابق، ص٦١.

P- ISSN: 2075-2024 E-ISSN: 2706-5804

المهمة. لذلك فإن وزارة الخارجية الامريكية ووكالة الاستخبارات الأمريكية كانتا تميلان الى التعاون مع أياد علاوي -السياسي العراقي البعثي المنشق والمعارض لنظام البعث الحاكم في العراق- المدعوم من الرياض التي كانت تفضل العمل مع علماني بروح عروبية، خوفاً من سيطرة (الراديكاليين الاسلاميين) على مقاليد الأمور داخل في المعارضة العراقية[١٣].

ومن الاهمية بمكان أن نعرف أن شخصية أياد علاوي طرحت بصفتها (النقيض السياسي القوي) لأحمد الجلبي. وعلى الرغم من اختلاف علاوي والجلبي في تفاصيل كثيرة سياسية وغيرها، الا أنهما جمعتهما قراءة واحدة لأهمية الدعم الدولي للمعارضة العراقية، فكلاهما قد قدرا الدور الجوهري الذي يمكن للولايات المتحدة ان تلعبه في تقويض النظام البعثي، وكلاهما سعى الى قيادة المعارضة، كل من موقع مختلف، لكن خصوماتهما المتأصلة صارت فيما بعد سبباً رئيساً من الأسباب التي لم تمكن المعارضة من ايجاد جبهة عمل موحدة[١٤].

والواقع إن الادارة الأمريكية لم تكن تحفل تماماً فيما اذا كانت المعارضة العراقية ستتمكن فعلاً من تجاوز حالة الانقسام أم لا؟ فالذي كان يهمها هو عقد المؤتمرات تحت مسمى (المعارضة العراقية)، بمعنى أن تبحث عن جسد بصرف النظر ن طبيعة الروح التي ستسري فيه. وتجسد هذا الواقع في دفعها لقوى المعارضة العراقية الى عقد مؤتمر دولي جديد في (فيينا) لضمان السير في (خطتها للتغيير) التي تعتريها عناصر نقص شديدة، ولم تكن أيضاً بالوضوح الذي تتطلبه عملية التغيير بالحجم الوارد في هذه الخطة. وكانت الإدارة الأمريكية لهذا المؤتمر تركز على التوصيات التي تشير صراحةً الى تبني الديمقراطية، أما التفاصيل فقد تركتها لقوى بلغ الانقسام بينها درجة كانت تشي بنتاج خطير على مستقبل الدولة العراقية[١٥]. فالقوى الإسلامية كانت تنظر الى المؤتمر نظرة ريبة في

---

[١٣] المصدر السابق، ص ٧٣ .

[١٤] ينظر:ابراهيم نوار، المعارضة الداخلية والخارجية-الامكانات والدور،١٩٩٩/٤/١انترنت WWW.DIGITAI.AHRAM.ORG.EG:

[١٥] علي الشمراني، المصدر السابق، ص ٣٠٢ .

P- ISSN: 2075-2024 E-ISSN: 2706-5804

بداية الأمر، فحزب الدعوة قرر مقاطعته، ولكنه لم يشجب أو يستنكر المشاركة لأن بعض أعضائه كان يرغب في المشاركة، والمجلس الأعلى قاطع المؤتمر واتهم منظميه بانهم ينفذون أجندات أجنبية لقوى دولية تسعى الى أحداث الانقسامات والانشقاقات بين فصائل المعارضة والى إطالة عمر نظام صدام حسين[١٦]. كما إن المؤتمر انتقد لتركيزه على الشخصيات لا على التيارات السياسية او التنظيمات، ولتعويله فقط على العامل الدولي في احداث التغيير الى درجة أن دور المعارضة العراقية بدا متلاشياً ومعدوماً . كما إن المؤتمر كان منشغلاً بالمسألتين (الكوردية والشيعية)من غير إبداء اهتمام لمعاناة المكونات العراقية الأخرى. فمناطق حظر الطيران فرضت فقط على المناطق الجنوبية والشمالية وتركت المناطق الغربية من البلاد، وكأنها كانت ايذاناً للعمل بمنهج تقسيمي للشعب العراقي على أساس مكوناتي، وترسيخا لرؤى التقسيم التي كانت تطرح هنا وهناك[١٧].

ونجحت المعارضة كذلك في عقد مؤتمر صلاح الدين في اربيل في أيلول ١٩٩٢ ؛ الذي جاء عقده بناءً على ما تمخض عنه مؤتمر فيينا الذي أوصى في مقرراته ايجاد صيغة "المؤتمر وطني" ليكون مظلة كبرى تجتمع تحتها القوى المناهضة لنظام حكم صدام حسين. وسرعان ما فتحت مكاتب المؤتمر في لندن وصلاح الدين وواشنطن بزعامة احمد الجلبي. وقد بدأت بالفعل مرحلة جديدة من النشاطات تمثلت بالجولات المكوكية والمكثفة؛ التي قامت بها الشخصيات العراقية المعارضة إلى مختلف دول العالم لشرح ملف المعارضة العراقية، وتعزيز علاقاتها بها. فواشنطن على ما بدى كانت قد بدأت تحث قوى المعارضة العراقية على العمل فـــــي جبهة واحدة، وتجاوز الخلافات فيما بينها[١٨]. ومثل هذا المؤتمر فرصة تاريخية للاجتماع فوق الأراضي العراقية ولأول مرة في تاريخ

[١٦] علي الشمراني، المصدر نفسه ، ص ٣٠٣ .
[١٧] علي الشمراني ،صدر السابق، ص ٣٠٢ .
[١٨] المصدر نفسه، ص ٣٠٣-٣٠٤.

P- ISSN: 2075-2024 E-ISSN: 2706-5804

المعارضة العراقية[١٩]، على الرغم من الانتقادات الشديدة التي وجهت إليه وخاصة دعوات استخدام العمل العسكري لأحداث التغيير[٢٠].

لقد حاول المؤتمر الوطني بعد مؤتمر صلاح الدين ان يقدم نفسه كهيكلية تستوعب كل فصائل المعارضة، ويتزعم عملها على المستوى التنظيمي والتنسيقي والقيادي. ولكن المعطيات اظهرت استحالة هذا الأمر، بسبب الانقسام حول مقبولية ومصداقية زعيمه الجلبي، في ضوء علاقته الفريدة والمميزة مع الأمريكيين، زد على ذلك عدم التفاعل الذي قوبل به المؤتمر من قبل العديد من قوى المعارضة، والشكوك التي احاطت بموضوع مصادر (الدعم المالي) الذي جلبه الجلبي[٢١].

ان تطوراً ذا أهمية واجهت قوى المعارضة تمثل بهبوب موجة من مواقف "عدم الاكتراث" بالقضية العراقية لأسباب تتعلق بسياسية الادارة الامريكية التي ارتأت آنذاك التريث في تغيير النظام السياسي في العراق في تلك المرحلة الممتدة من العام ١٩٩٤ الى ١٩٩٨. فالإدارة الأمريكية كانت محبطة من حجم الانقسامات الكبيرة التي كانت تعصف بمواقف قوى المعارضة؛ الأمر الذي دفعها الى ايقاف الدعم الامريكي للمؤتمر بزعامة الجلبي. إن هذا التطور دفع أعضاء المؤتمر الى الشعور بخيبة أمل لتناقص اهتمام المجتمع الدولي بالقضية العراقية ولاسيما مسالة الإطاحة بصدام حسين، وفكروا بضرورة تسليط الأضواء على القرارات الدولية بعد تراجع الاهتمام الغربي بالشأن العراقي، خاصة بعد الانسحابات الكثيرة الي شهدها المؤتمر من قبل بعض الشخصيات المهمة احتجاجاً على اسلوب التعالي الذي يدير به الجلبي المعارضة العراقية[٢٢]. ونتيجة لهذه السياسات كانت الكتلة الإسلامية من أوائل التنظيمات التي جمدت عضويتها في المؤتمر[٢٣]، وفي كانون الثاني من العام ١٩٩٤م وجهت الضربة الأقسى للمؤتمر من قبل الحزب الشيوعي، إذ أصدر بياناً انتقد به

[١٩] المصدر نفسه، ص ٣٠٥.
[٢٠] المصدر نفسه، ص ٣٢٢.
[٢١] المصدر نفسه، ص ٣٣٦.
[٢٢] ،المصدر نفسه، ص٣٤٣.
[٢٣] المصدر نفسه ، ص ٣٧٠.

P- ISSN: 2075-2024 E-ISSN: 2706-5804

قيادة المؤتمر الوطني، وفشله في التأسيس لخطاب وطني يصل الى كل الجماهير[٢٤].

والضربة الأخرى جاءت من اتحاد الديمقراطيين العراقيين ١٩٩٤م باستقالة عدد من الشخصيات، منهم طالب شبيب عضو المجلس التنفيذي للمؤتمر الوطني، وهاني الفكيكي نائب رئيس المؤتمر الوطني، ومحمد بحر العلوم عضو المجلس الرئاسي، ومحمد همام وندي عضو الجمعية العمومية، سامي عزازة زعيم حركة الاصلاح الوطني في العراق، والحركة الاسلامية في كردستان، والحركة الوطنية الديمقراطية التركمانية، وحركة الوفاق الوطني، والحزب الديمقراطي العراقي١٩٩٦[٢٥].

وفي تلك المرحلة من تاريخ المعارضة اندلع الصراع الكردي- الكردي؛ الذي أثر بشكل كبير على عملها، ولاسيما الهجوم الذي شنّه (المؤتمر الوطني) بالتعاون مع الاتحاد الوطني الكردستاني بزعامة الطالباني على قطاعات الجيش العراقي المتاخمة لإقليم كردستان في آذار ١٩٩٥. وفي الثاني من كانون الأول من العام ١٩٩٨ عقد في طهران اجتماعاً رباعياً ضم جلال الطالباني ومحمد باقر الحكيم وأحمد الجلبي مع علي أغا مسؤول الملف العراقي في إيران[٢٦]؛ من اجل ضمان استمرار النفوذ الايراني في قرار المعارضة العراقية. ولم تكن المحادثات الإيرانية- السورية بخصوص ترتيب الوضع العراقي وبالتعاون مع بعض قوى المعارضة بعيدة عن الرغبة الاقليمية في ترتيب البيت العراقي وضمان مصالحها بعد التغيير الذي أخذ يوم بعد يوم يقترب من مرحلة شروعه[٢٧].

وبقي عمل المعارضة بين مد وجزر حتى وضعت الولايات المتحدة بالتعاون مع بعض الشخصيات العراقية (خطتها للتغيير) رسمياً، إذ أعلن الرئيس الأمريكي بيل كلنتون في

---

[٢٤] علي الشمراني ، المصدر السابق، ص ٣٧٦.

[٢٥] المصدر نفسه، ص ٣٧٥.

[٢٦] عزيز قادر الصامنجي، قطار المعارة العراقية من بيروت ١٩٩١ الى بغداد ٢٠٠٣،دار الحكمة، بغداد ، ٢٠٠٩ ، ص ٣٣٠.

[٢٧] المصدر نفسه، ص ٣٢٥.

P- ISSN: 2075-2024 E-ISSN: 2706-5804

١٩٩٨/١١/١٥ بياناً قال فيه " لأول مرة في التاريخ أنه سيعمل على تغيير النظام العراقي، ويتطلع الى اليوم الذي ستأتي حكومة جديدة في بغداد تحترم حقوق شعبها بدلاً من قمعه"[٢٨].

وعليه عادت واشنطن للتعامل مجدداً مع المعارضة العراقية وبخاصة احمد الجلبي- بعد ما رفعت يدها عنه، وعن مؤتمره منذ العام ١٩٩٦م - ومع الشخصيات الاسلامية، حيث كانت المرة الأولى التي يُسمع فيها مساعد وزيرة الخارجية الأمريكية يقول بأن التخوف من إيران بشان التغيير أمر (مبالغ فيه)، وذهب الى حد انتقاد الموقف الأمريكي من انتفاضة الجنوب عام ١٩٩١، وصرح بأن مخاوف امريكا آنذاك كان مبالغا فيها. وقبيل ذلك أيضاً نجحت واشنطن في إجراء مصالحة بين الحزبين الكرديين الرئيسين في واشنطن ١٩٩٨[٢٩].

ونتج عن هذه المتغيرات تشكيل اطار جديد لعمل المعارضة تمثل باسم "مجموعة الاربعة" التي تتألف من المجلس الاعلى للثورة الاسلامية، وحركة الوفاق الوطني، والحزب الديمقراطي الكردستاني، والاتحاد الوطني الكردستاني. حيث بدأت المجموعة بأول لقاءاتها في آذار ٢٠٠٢ في لندن، ثم توالت اجتماعاتها للتوصل لعقد مؤتمر قوى المعارضة في ٢٠٠٢/٣/١٤ بدعوة من حركة الوفاق الوطني وإنضاج إجتماع عام للمعارضة العراقية. ويبدو إن دعم الولايات المتحدة لمجموعة الأربعة جاء كنتيجة للموقف المشكك بقدرة المؤتمر الوطني من قيادة التغيير الذي أبديتاه كل من وزارة الخارجية الامريكية ووكالة الاستخبارات[٣٠]. وباقتراب الموعد المفترض آنذاك لاسقاط النظام تم التوصل في واشنطن على توجيه دعوة للطرفين، مجموعة الأربعة والمؤتمر الوطني للتداول حول امكانية عقد اجتماع موسع للمعارضة العراقية في دولة اوربية[٣١].

وظهرت الى العلن في هذه المرحلة الدقيقة والمهمة من تاريخ المعارضة العراقية في الخارج ما عرف بـــ(مجموعة الستة)، إذ وجهت الادارة الامريكية الدعوة الى ستة من قادة المعارضة العراقية ، محمد باقر الحكيم، مسعود البارزاني، جلال الطالباني، احمد

---

[٢٨] المصدر نفسه، ص ٣٢٣.
[٢٩] المصدر نفسه، ص ٣٣٢.
[٣٠] علي الشمراني المصدر السابق، ص ٣٤٤.
[٣١] المصدر نفسه ، ص٤٤٧.

P- ISSN: 2075-2024 E-ISSN: 2706-5804

الجلبي، الشريف علي بن الحسين، اياد علاوي للحضور الى واشنطن من أجل توجيه رسالة للرأي العام للتدليل على وحدة المعارضة العراقية، وبالتالي أمكانية تقديمها من الناحية الشكلية على الأقل كشريك للعمل العسكري القادم (الاحتلال)[٣٢].

II. المبحث الثاني

الحرب في سبيل الديمقراطية

مثلت أحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١ تاريخ الهجوم على برج التجارة العالمي في الولايات المتحدة الأمريكية بطائرات مدنية متغيراً مؤثراً في سياستها الخارجة وبخاصة الإعلان عن استراتيجية (الحرب ضد الارهاب) . فبعد مدّة وجيزة اتضحت المعالم الاستراتيجية لإدارة الرئيس الامريكي جورج دبليو بوش القائمة على شن الحروب (الانتقامية والاستباقية) واتضح من خلال العلان عن مضامينها عن العراق في صميم التغيير العالمي المراد إحداثه باستخدام القوة العسكرية. لهذا فإن الزخم نحو مواجهة حاسمة مع بغداد ثابتاً ومتصاعدا وإن مصداقية شن الحرب قد تيقنت عند النظام وعند معارضيه، وكل المهتمين بالشأن الدولي[٣٣].

ولأجل أن تحظى بشرعية دولية عمدت الإدارة الأمريكية جاهدة إلى بناء رأي عام داخلي وخارجي يقوم على أساس تصوير نظام صدام بأنه يمثل تهديداً حقيقياً للأمن القومي الأمريكي والعالمي. وذهبت في ادعاءاتها الى الحد الذي اختلقت معه رواية لم تثبت ابدا فرضيتها؛: (ان هناك علاقة وظيفية بين نظام صدام والقاعدة بزعامة أبن لادن). وهذه الادعاء هو واحد من الأساليب التي تميز به بوش الابن من اجل شيطنة خصومه وضحاياه المستهدفين، معتمداً فكرة مركزية في خطاباته السياسية هي: أنْ تظل أمريكا في حالة هلع واحتراس وتهديد مستمر. وهذه عقيدة استمدت من عقيدة المحافظين الجدد التي أخذت

[٣٢] المصدر نفسه، ص ص٤٨٧-٤٨٨.
[٣٣] عزيز قادر الصامنجي، مصدر سابق، ص٥٠٠

P- ISSN: 2075-2024 E-ISSN: 2706-5804

تظهر وتتنامى بعد أحداث الحادي عشر من أيلول[٣٤]. ان نظرة بوش للعالم هي ضرورة فرض الهيمنة الأمريكية، فالعالم مكان سيئ يسكنه الأشرار الذين يستطيعون إلحاق الأذى بنا، وأنّ أعظم التزام أخلاقي تجاه أمريكا هو تعزيز قوتها[٣٥]. وإن من حق الولايات المتحدة أنْ تشن حروباً وقائية على اي دولة تعتبرها (شاذة). لذلك لا يمكن كسب الحرب على الإرهاب بالاقتصار على الدفاع، يجب نقل المعركة إلى حيث يوجد العدو. إن هذه العقيدة تؤكد على ضرورة العمل بسرعة وعدّ المشاورات في الكونغرس والتشاور مع الحلفاء أو مع محامي القانون الدولي أمرا غير عملي ، وليس هناك وقتٌ لدراسة المعاهدات الدولية والمواثيق الدولية وتأثير أثرها في الضربات الوقائية[٣٦]. لقد كانت الرؤية الأمريكية لغزو العراق واحتلاله مشفوعة بشعارات تحقيق الديمقراطية وبناء نظام سياسي يتفق عليه العراقيون المعارضون؛ والتي عملت معهم كما أسلفنا آنفاً. فكانت مضامين الوعد المقدّس الأميركي هي نشر الديمقراطية بالقوة[٣٧].

وطَرحت الإدارة الأمريكية ثلاث ذرائع أساسية لتسويغ الحرب على العراق، وأولى هذه الذرائع هي امتلاك العراق لأسلحة الدمار الشامل، وثانيهما وجود علاقة بين نظام صدام حسين وتنظيم القاعدة، وثالثهما إقامة نظام ديمقراطي في العراق، يصبح نموذجاً للديمقراطية في منطقة الشرق الأوسط[٣٨]. وبما أن الذَريعتين الأولى والثانية لم تكونا بتلك القوة ، لأنَ العراق ثبت عدم امتلاكه لأسلحة الدمار الشامل، ولم تثبت أية علاقة بين نظام صدام حسين وتنظيم القاعدة، وعليه لم يبقَ أمام واشنطن سوى التأكيد على ذريعة بناء عراق ديمقراطي يكون نقطة التغيير السياسي والتحول الديمقراطي في منطقة الشرق

---

[٣٤] المصدر نفسه، ص ٥٠٢.

[٣٥] للمزيد ينظر: محمد المسفر، توفيق الياسري، اسماعيل القادري، الدعم الامريكي للمعارضة العراقية، مقابلة حوارية على قناة الجزيرة، ١٩٩٩/٥/٣١ انترنت:www.ajazeera.net

[٣٦] علي عبد الامير علاوي، مصدر سابق، ص ١١٦-١١٧.

[٣٧] خير الدين حسيب، احتلال العراق، مجلة المستقبل العربي، العدد٣١٧، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٤، ص ص١٠-١٣.

[٣٨] نصير عاروري، ،المشهد الامريكي(ملف) حروب جورج دبليو بوش الوقائية، مركزيو الخوف وعولمة ارهاب الدولة مجلة المستقبل العربي ،العدد ٢٩٧، مصدر سابق ، ص ٢٨.

P- ISSN: 2075-2024 E-ISSN: 2706-5804

الاوسط[٣٩]. ولا يختلف الكثير في أن نشر الديمقراطية هو هدف مرغوب بحد ذاته، ولكن فرضه بالقوة كان موضع نقاش وجدل كبير في مختلف الأوساط الرسمية والشعبية، المحلية والدولية. وموضوع للجدل الاخلاقي فيما إذا كانت الرغبة الامريكية ذات مضامين اخلاقية. وقد افترض مهندسو الحرب ان الديمقراطية في العراق ستتمخض عنها ظاهرة الدومينو الكفيلة بالإطاحة بالأنظمة التسلطية الاستبدادية في المنطقة[٤٠]. وعليه نجد بأن

ومضت فعلاً في جعل الديمقراطية أمراً مركزياً في خطابها الحربي والسياسي عندما بدأت بقصف بغداد في آذار ٢٠٠٣[٤١]. وأكدت على عزمها في بناء عراق ديمقراطي يكون منارة لمنطقة الشرق الأوسط. وعلى سبيل المثال لا الحصر ذكر الرئيس (جورج بوش) في أبريل ٢٠٠٣ بعد إسقاط تمثال (صدام حسين) "ان الولايات المتحدة لن تسحب قواتها من العراق قبل انجاز المهمة - تأمين الحرية والديمقراطية للعراق"[٤٢].وكذلك ذكر في خطاب له في لندن في ١٩/ت٢/٢٠٠٣، على "ان الديمقراطية ليست للعراق فقط، بل هي دعامة أساسية"[٤٣]. وفي حربه ضد (الارهاب) قال "ان فشل الديمقراطية في العراق سيعيد الشعب العراقي الى البؤس. ان الديمقراطية ستنجح في العراق لان عزيمتنا ثابتة وزاد أننا سنساعد الشعب العراقي على تأسيس بلد مسالم وديمقراطي في قلب الشرق الأوسط[٤٤].

وفعلاً قامت الولايات المتحدة باحتلال العراق بعمل عسكري كبير، من غير الالتفات الى الرأي العام الداخلي والخارجي الرافض لتغيير النظام باستخدام القوة العسكرية خارج

---

[٣٩] العربي صديقي: إعادة التفكير في الديمقراطية العربية (انتخابات بدون ديمقراطية)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط١، ٢٠١٠، ص ٢٦٩-٢٧٣.

[٤٠] حسنين توفيق ابراهيم و د. عبد الجبار احمد عبد الله، التحولات الديمقراطية في العراق -القيود والفرص- مركز الخليج للأبحاث، سلسلة دراسات عراقية، العدد الثالث، دبي، ٢٠٠٥، ص ١١.

[٤١] ينظر: محمود مورو، المبررات الامريكية للحرب على العراق. ماذا بقي منها؟، دون تاريخ، أنترنت:www.almoslim.net.

[42] Daniel Serwer, The USA, Iraq and the Middle East, 2007, the United States Institute of Peace, Internet, website: http://www.usip.org.

[٤٣] بيتر و. غالبريث، نهاية العراق، ترجمة أياد أحمد، الدار العربية للعلوم - ناشرون، بيروت، لبنان، ط١، ٢٠٠٧، ص ٩٦.

[٤٤] جون إم. أوين ، العراق والسلم الديمقراطي، مجلة شؤون الخارجية ومجلس العلاقات الخارجية، ت٢ ٢٠٠٥، ص٧، ترجمة مركز الكاشف للمتابعة والدراسات الاستراتيجية، الانترنت، الموقع:.http://www.alkashif.org

P- ISSN: 2075-2024 E-ISSN: 2706-5804

الإرادة الدولية المتمثلة بالأمم المتحدة. وشكل موضوع الديمقراطية المحور الأساس فضلا عن نزع أسلحة الدمار الشامل في (البروبوغاندا) الأمريكية تجاه العراق. وبدا واضحا أن الإدارة الأمريكية كانت عازمة على خوض الحرب دون الرجوع الى المجتمع الدولي، برغم مساحة الرفض العالمية للعمل العسكري المزمع اتخاذه ضد العراق. ومع ان أُحجية شن حرب على العراق غير متوفرة، أصرت الولايات المتحدة على خوضها من غير الالتفات الى موافقة مجلس الامن، على الرغم من فقدان الحرب لاهم مسوغاتها بعدم انتهاك العراق لقواعد السلم والامن الدوليين، فالعراق لم يقم بعمل مسلح ضدها لتشن عليه حرباً مدمرة بهذه السعة والقساوة[٤٥].

إن مأزق الإدارة الأمريكية عند احتلالها العراق الذي اصبح مأزقاً للعراقيين فيما بعد يتجلى في أنها لم يكن لديها رؤية تفصيلية ودقيقة عن حقيقة العراق، وطبيعة مجتمعه وكيفية ادارته، وردود الفعل التي يمكن ان تواجهها، لهذا تسببت في أن تكون سبباً رئيساً بإزهاق حياة الاف العراقيين العسكريين والمدنيين وتخريب البنية التحتية للبلد بالكامل[٤٦]. وهذا ما سيكون عاملاً لفشل كامن سيواجهها خطتها في التغيير والبناء. فهي بنت مجمل رؤيتها على وفق معلومات لم تثبت صحتها وأفكار روجها أقطاب المعارضة العراقية التي قربتهم الولايات المتحدة منها، ومنهم الجلبي. إنها رؤية صاغتها عقول ونفوس مشبعة بنزعة الانتقام التي سيطرة على فكر وسلوك المحافظين الجدد، تيار اليمين المتطرف في الإدارة الأمريكية، والذي عملوا كأمراء للحرب، او مسعرين لها.

ومن خلال متابعة حيثيات المؤتمرات واللقاءات التي أجرتها الإدارة الأمريكية مع أقطاب المعارضة العراقية آنذاك، نُدرك أن قرار الحرب بُني على ضوء النزعة العدوانية التي تبناها بعض أقطاب اليمين المتطرف، وما ساقته المعارضة العراقية لم يكن إلا شعارات أو حججاً وظفتها تلك الغدارة للتورية او لإخفاء نوازعها الحقيقية الناتجة من أفكار دينية

[٤٥] روني بارت، ماذا لو فشلت الولايات المتحدة في العراق، تقييم استراتيجي، مركز جافي للدراسات الاستراتيجية، جامعة تل أبيب، ع (١)، مجلد (٩)، ٢٠٠٦، ص ٥، ترجمة مركز الكاشف للمتابعة والدراسات الاستراتيجية، الانترنت، الموقع: http://www.alkashif.org

[٤٦] خطاب الرئيس الامريكي في ١٩/ت٢٠٠٣/٢، الانترنت، الموقع: http://www.usinfo.gov.

P- ISSN: 2075-2024 E-ISSN: 2706-5804

وتفسيرات توراتية لمستقبل المنطقة في ظل ما تؤمن بها من اوهام الصراع بين المؤمنين والكفار، بين من يمثلون الرب ويحملون رسالته وبين من يمثلون عقبة في طريق خطة الرب الممهدة لعودة (المسيح).

وبلا أدنى شك فإن الإدارة الامريكية في تقاعست القيام بواجباتها المنصوص عليها في اتفاقيات لاهاي ١٩٠٧، واتفاقيات جنيف ١٩٤٩، ولاسيما الاتفاقية الرابعة بحماية السكان المدنيين وملحقها بروتوكول جنيف لعام ١٩٧٧ الخاص بحماية ضحايا المنازعات الدولية المسلحة، ولاسيما تأمين أرواح السكان المدنيين، والسعي لتمكينهم من تقرير مصيرهم بأنفسهم[٤٧]. وعليه تحولت الرؤية الامريكية الى رؤية أيديولوجية ليست احتلالية تتكىء على قواعد القانون الدولي . من هنا سعت الولايات المتحدة الامريكية الى فرض نموذجها الديمقراطي (الليبرالي) على العراق ومنطقة الشرق الأوسط؛ الذي يمثل في بعده السياسي هيمنة أيديولوجية مطلقة، اذ ذكر الرئيس الامريكي (بوش) في استراتيجية الأمن القومي الامريكي إن أهداف القوة الامريكية تتجلى في تطبيقها النموذج الديمقراطي الامريكي في منطقة الشرق الأوسط، وحددت هذه الأهداف بـ "الحرية السياسية والاقتصادية، علاقات سلمية مع الدول الاخرى، واحترام كرامة الانسان[٤٨]. إلا أنَّ عملية فرض النموذج الأمريكي على العراق مهمة يسيرة بل كانت صعبة وضخمة كما قالت مستشارة الأمن القومي آنذاك (كونداليزا رايس) انها لجلب "أكبر حرية سياسية واقتصادية" ورسمت (رايس) تشابهاً موسعاً بين إعادة بناء العراق ما بعد صدام، وإعادة بناء أوروبا ما بعد النازية[٤٩]. ويرى بعض المحللين الأمريكيين أنّ الرئيس (بوش) يحلم بشرق أوسط ليبرالي وديمقراطي. وان تحقيق هذا الشرق الأوسط الديمقراطي الليبرالي لا يتم الا عن طريق فرض النموذج الامريكي بعدِه الأصلح للأنظمة السياسية في هذه المنطقة وان العراق سيكون البوابة لهذا

[٤٧] خير الدين حسيب، مستقبل العراق:... مصدر سابق، ص ٣٧.
[٤٨] علي عبد الامير علاوي، مصدر سابق، ص ١٤١.
[٤٩] خير الدين حسيب، مصدر سابق، ص ٦٣.

P- ISSN: 2075-2024 E-ISSN: 2706-5804

المشروع (الشرق الاوسط)[٥٠]. ومن هذا المنظور ينبغي إذن عدّ بناء الديمقراطية مكوناً مركزياً لسياسة امريكا الخارجية ولسياسة الامن القومي التي تتبناها، وان هاتين السياستين لهما أهداف استراتيجية هي: توسيع مجتمع الديمقراطيات بشكل عام، واجتذاب العالم الاسلامي بشكل خاص الى نظام اقتصادي معاصر تزدهر فيه الديمقراطية ويمارس فيه الدين بحرية التسامح والخصوصية[٥١].

ان اعلان انتهاء العمليات العسكرية في ايار مايو ٢٠٠٣، من غير انسحاب القوات العسكرية الأمريكية من العراق عنى ان الولايات المتحدة اصبحت قوة احتلال يتوجب عليها مجموعة من المسؤوليات. وفي مقدمتها مسؤوليتها عن إدارة البلد في مرحلة انتقالية حتى يتمكن العراقيون من إدارته بأنفسهم من غير سلطة الاحتلال. وعليه أُعلن عن تعيين السفير بول بريمر حاكماً مدنياً للعراق، ورئيساً لسلطة الائتلاف المؤقتة؛ الذي قام بدوره بتشكيل فكرة الإدارة الأولى - (سيئة الصيت) - وهي مجلس للحكم"، على ان يعهد بأمر مناقشة الدستور الى مجلس دستوري[٥٢]. ويمكن القول انه تشكيل مجلس الحكم لا ينسجم و قرار مجلس الامن ١٤٨٣. فالقرار ينص على ضرورة مساعدة العراقيين في تأسيس سلطة انتقالية بقيادة عراقيين ومجلس الحكم لم يكن خياراً عراقياً محضاً كما لم يكن مجلساً مستقلاًن بل أن إنه يستمد وجوده وتكوينه من سلطات الاحتلال، بمعنى انه ليس وليداً من إرادة الشعب العراقي، وصلاحياته ووظائفه كانت محدودة بفعل وجود فيتو امريكي على قراراته[٥٣]. إن واحداً من أوجه قصور الرؤية الأمريكية إن التخطيط لحرب العراق وما بعدها أنصب بمجمله على خطط عسكرية، من غير الاهتمام بمقومات التحول المدني

---

[٥٠] معهد تحليل السياسة الخارجية IFPA و مؤسسة برادلي، القوى المعززة للديمقراطية في الشرق الأوسط الكبير: دروس الماضي واستراتيجيات المستقبل، ٢٠٠٦، ترجمة مركز الكاشف للمتابعة والدراسات الاستراتيجية، الانترنت، الموقع: http://www.alkashif.org.

[51] Jeff Haynes, Democracy in the Developing World, Africa, Asia, Latin America and the Middle East, Polity Press in association with Black Well Publisher Ltd., UK, USA, 2001, p. 26.

[٥٢] سيد محمد الداعمو، مشروع امريكي يرسم خريطة جديدة للمنطقة الشرق الاوسط الكبير ام الجديد دون تاريخ، انترنت، www. atf.org.jo.

[53] National Security Council, the National Security Strategy of the United States of America, March 2006, Internet, website: http://www.whitehouse.gov/nsc/nss/2006.

P- ISSN: 2075-2024 E-ISSN: 2706-5804

والديمقراطي، ولا بكيفية إعادة بناء البنى التحتية التي ستحطمها الحرب الشاملة. واكتفت بالحديث عن الإطاحة بنظام ديكتاتوري، واستبدالهُ بآخر ديمقراطي، ولم يجر الحديث عن طبيعة النظام الديمقراطي المزمع تطبيقهُ في العراق، ومقدار ملائمته للوضع العراقي المتنوع ولا عن السيناريوهات التي يمكن ان يحدثها الاحتلال[٥٤].

إن أفكاراً ذات دلالات ومعاني سياسية كبيرة مثل الفدرالية على سبيل المثال لم تدرس جديداً وتم تضمينها الدستور العراقي الجديد من غير التساؤل الجاد عن مدى صلاحيتها للعراق في مرحلة اتسم بطابع تصارعي، تتنازعه الأفكار المتناقضة، والمطالبات المختلفة. فالمعارضون الكورد كانوا متحمسين للفدرالية باعتبارها بديل عملي للسلطة المركزية، وتلبي طموحاتهم القومية والسياسية الساعية الى كسب مزيد من الاستقلالية، أما قوى أخرى إعتبرتها بداية لتقسيم العراق، وبذرة لمزيد من النزاعات الإدارية الحدودية بين الاقاليم والمحافظات. كما إن فكرة (اجتثاث البعث)؛ الذي اعتبرها المعارضون جوهر العدالة الانتقالية، وضمان لعدم عودة حزب البعث للسلطة مرة أخرى، لم ينظر إليها من جوانب قانونية وانسانية. فلم يطرح المصممون لهذه الفكرة على أنفسهم كم من الأسر ستجتث باجتثاث المعيل لهم، واين سيذهب المجتثون ؟ الى خارج العراق ، أم الى اين؟، وإذا لم يجد المجتثون طريقاً أمامهم للتعبير عن ذواتهم، أو مصالحهم فهل سينضمون الى جماعات عنف مسلح تحت عنوان (المقاومة).؟ التقا رير تشيرإن فكرتي الفدرالية واجتثاث البعث نوقشت في التقرير الذي وضعته "مجموعة المبادئ الديمقراطية" وحرره كنعان مكية وسالم الجلبي ومؤتمر لندن للمعارضة العراقية في ٢٠٠٢. وتم رفض فكرة الحكومة المؤقتة، إذ رأى ان تشكيل حكومة مؤقتة يعزل المعارضة الداخلية[٥٥]. وهذا يعني أن الرؤية الامريكية تأثرت بشكل أو بآخر بأفكار طرحها معارضون، ولم تكن هي معنية تماماً بتصميم رؤية سياسية مبنية على فهم الواقع واستشراف المستقبل، فقط تعالوا لنغير النظام وفقط.

[٥٤] عبد الحسين شعبان، المشهد العراقي الراهن-الاحتلال والضوابط في ضوء القانون الدولي ، مجلة المستقبل العربي ، العدد ٢٧٩، مصدر سابق، ص٦٥.

[٥٥] عبد الحسين شعبان، مصدر سابق، ص٦٦.

P- ISSN: 2075-2024 E-ISSN: 2706-5804

لقد كلفت الإدارة الأمريكية الدبلوماسي المعروف (جاي غارنر) الذي عمل مديراً مدنياً في كردستان العراق على ادارة السلطة المدنية في العراق بعدّه قد اكتسب خبرة كبيرة بعمله مع قوى المعارضة العراقية في كردستان العراق، ويتمتع بسمعة طيبة في الأوساط الامريكية والعراقية المعارضة على حد سواء[٥٦]. ولكن لم توضح أسباب إعفائه وتعيين بول بريمر بدلاً عنه، ولا تتوافر لنا معلومات تفسر تلك الأسباب غير أننا يمكن أن نتلمس ذلك من خلال فهم الكيفية التي أدار بها بريمر العراق، وطبيعة قراراته الي رسمت المسارين السياسي والقانوني للعراق. ومن المهم لنا كباحثين وعراقيين أن نعي إن ما نعيشه اليوم من أزمات سياسية كانت نتائج لمقدمات خاطئة وضعها بريمر. فالقرارات التي اتخذها مازالت تلقي بآثارها على الوضع العراقي الى يومنا هذا. ان تعيين بريمر ومجيئه الى العراق ارتبط بالتغيير الدراماتيكي في السياسة الأمريكية، عكس رغبة وزارة الخارجية الأمريكية في تطبيق رؤيتها السياسية في العراق، مما أثرت على تفكير الرئيس بوش وقراراته تجاه العراق[٥٧]. وأصبحت الدولة العراقية بفعل سياسات الاحتلال محطمة وكانها غير موجودة. وأدى سقوط الدولة عملياً الى سقوط السيادة عندما فقد العراقيون استقلالية قرارهم السيادي والسياسي والاقتصادي. إن انهيار الدولة عملياً، وبناها الناظمة، ومؤسساتها العاملة بما فيها مؤسسة الجيش قاد فيما قاد إليه إلى فراغٍ دستوري، إذ أبطل فعليا الدستور المؤقت الصادر في ١٦ تموز ١٩٧٠. ولنا أن نتخيل دولة بلا دستور ومؤسسات، غنها مرحلة من أخطر المراحل في تاريخ العراق السياسي.

مع هذا الفراغ حلت سلطة الاحتلال محل سلطة الدولة وأخذت تمارس السيادة الفعلية على الارض وتطلب من السكان المدنيين الامتثال لأوامرها، ورافق انهيار الدولة انهيار وفلتان أمني أدى إلى استكمال عملية تخريب البنى التحية التي ابتدأ بها الاحتلال بعمليات نهب وتخريب واسعة رسمت مشهدا مؤسفا لحال العراقيين، شاهده ملايين الناس في العالم[٥٨].

---

[٥٦] علي عبد الامير، مصدر سابق، ص ١٤٣.

[٥٧] المصدر نفسه، ص ١٢٥.

[٥٨] حامد مطاوع، حاكم العراق"جاي"،١٦/٤/٢٠٠٣نترنت، www.bintijbeil.com

P- ISSN: 2075-2024 E-ISSN: 2706-5804

وأعطت دليلاً محبطاً للعالم أجمع، بأن الولايات المتحدة لم تكن جادة في مسألة إقامة الديمقراطية والسلام في العراق بعد تفكيك الدولة العراقية بفعل العمل العسكري، وكذلك أثرت مثل هذه الاعمال كثيراً على صورة الشعب العراقي في العالم أجمع، وبينت الى أي مدى انهيار المنظومة الأخلاقية في العراق نتيجة لسنين من القهر الاستبدادي والحصار الاقتصادي المدمر، والسرقة والنهب والحرق المتعمد[٥٩].

ولم تظهر الإدارة الأمريكية عملاً ايجابياً يعبر عن التزام حقيقي باستقرار هذا البلد، الى الحد الذي بدأ يرى معه الكثيرون ان بناء الديمقراطية في العراق على وفق هذه العقيدة يمكن ان يكون كذبة كبرى، وشعارات لمغازلة الرأي العام فقط، أما الحقيقة فتذهب الى ان الولايات المتحدة ماشنت الحرب الا لمصالحها القومية البحتة. وهذا ما دلل عليه المنهج الذي اتبع في احتلال العراق. فلقد جسد التدهور الأمني الكبير الذي رافق الاحتلال الامريكي منذ يومه الاول، والعمليات العسكرية التي واجهها، وعمليات المقاومة حالة القصور في الرؤية الأمريكية واخفاقها في توقع ردود الفعل العراقية، فهي كانت غارقة بأفكار لم تكن واقعية، تصورت معها انها ستعامل معاملة الفاتحين، وسيستقبلها الشعب العراقي بترحاب كبير لإطاحتها بنظام حكم ديكتاتوري، وسعيها لإقامة نظام حكم ديمقراطي بدلاً عنه[٦٠]. الخطأ الاستراتيجي الذي دفعت ثمنه الولايات المتحدة ، ودفع ثمنه الشعب العراقي أيضا هو هذه النزعة الرومانسية المغرقة بالنزق والغرور السياسي، كما أنها اعتبرت إن الدولة ومؤسساتها هي جزء من نظام صدام حسين فأطاحت بها ليتجثم العراقيون بناء نظام سياسي جديد على أسس وضعها بريمر. وفات الإدارة الأمريكية أن الدولة هي ليست نظام الحكم وإن كان هو جزء منها وهنا نعني regime وليس political system[٦١].

III. المبحث الثالث

[٥٩] علي عبد الامير، مصدر سابق، ص ١٦٦.

[٦٠] عبد الحسين شعبان، مصدر سابق، ص ٦٠-٦١.

[٦١] علي عبد الامير ، مصدر سابق، ص ١٧١.

P- ISSN: 2075-2024 E-ISSN: 2706-5804

مأسسة الطائفية وتخريب الدولة

أولى خطوات التخريب تمثلت بنظرية "المحاصصة الطائفية" بوصفها ابتكاراً امريكياً فريداً يلائم الوضع العراقي وهنا جرى سوء توظيف فكرة (الديمقراطية التوافقية) المعمول بها في الدول شديدة التنوع. لهذا بنيت الديمقراطية على وفق قاعدة المحاصصة الطائفية والحزبية؛ التي انتجت ديمقراطية مشوهة وقادت الى هيمنة طبقة سياسية معينة على القرار السياسي والمقدرات الاقتصادية للبلاد. هذه الديمقراطية التي أعتقد الأمريكيون بقوتها وأنها ستكون منطلق لتغيير كل المنطقة. فقط هي مسألة وقت ويكتمل تصميم نظام سياسي يتناسب والخصوصية العراقية كما كان يردد بريمر دائماً بذلك. وفي احداها قال (لكولن باول) وزير الخارجية الامريكي في تلك المدة قولاً فضفاضاً: ان الشريعة يمكن ان توجد جنباً الى جنب مع الديمقراطية كما هو الحال في قطر على سبيل المثال، مادامت الشريعة تقتصر على القضايا الأسرية، وبموجب هذا التصور يمكن ان نضع دستوراً خلال عام وان تجري انتخابات ديمقراطية الى حد ما برغم محدودية المدة الزمنية المقترحة[٦٢]. لقد بنت الادارة الامريكية جزءاً كبيراً من استراتيجيتها لعراق ما بعد التغيير على فرضية مفادها" وجود تهميش كبير لكثير من مكونات المجتمع العراقي في الحياة السياسية والحكم، ولابد من وضع قاعدة تعكس حجم المكونات العددي". وبدا جلياً أن الإدارة الأمريكية قد تأثرت الى حد كبيرة بطروحات بعض السياسيين العراقيين في المعارضة الذين ركزوا على هذه النقطة تحديداً؛ لتضعها واشنطن ضمن الاهداف الرئيسة لعملية التغيير[٦٣].

ان التجسيد الحي لهذه الفرضية اتضح في الطريقة التي ابتكرتها سلطة الائتلاف المؤقتة في تشكيل مجلس الحكم. إذ أصر الحاكم الامريكي على تطبيق ما عرف لاحقا بـ" المحاصصة الطائفية "، التي أسست للطائفية السياسية في العراق بشكل رسمي، واصحبت فيما بعد واحدة من معوقات التحول الديمقراطي في العراق. وقد أسس بريمر مجلس الحكم

[٦٢] للمزيد ينظر: محمد الآلوسي، الاهداف الحقيقية للاحتلال الامريكي، ١٤٢٤/١١/١١ه، انترنت:www.amoslim.net.

[٦٣] رند رحيم، ، رند رحيم فرانكي، مراقبة الديمقراطية في العراق: تقرير رقم واحد عن الوضع في العراق، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، ع (٢٩٧)، بيروت، سبتمبر ٢٠٠٣، ص ٨٠- ٧٤.

P- ISSN: 2075-2024 E-ISSN: 2706-5804

وفق قناعته هذه، وبموجب قاعدته المبتكرة ليكون التمثيل الطائفي والقومي على النحو التالي: (الشيعة) يمثلون ٥٠% ١٣ ولهم مقعد من أصل ٢٥ مقعد ، و(العرب السنة والكورد) يمثلان٤٠% لكل منهما ٥ مقاعد ، ومقعد واحد للأقليات[٦٤]. ولو كان للإدارة الأمريكية نية صادقة لكان بإمكانها اعتماد التمثيل القائم على أساس المحافظات، أو اعتماد نظام المدن الكبيرة، والريف، والعشائر الكبرى، والنقابات العمالية أو المهنية[٦٥]. ومن هنا صار الحديث في الاروقة السياسة حديث طوائف ومكونات وعرقيات، وابتعد عن كونه حديثا وطنياً، وذهب كل فريق الى تشديد مطالبه الفئوية على حساب المصلحة الوطنية ظنا ان هذه المرحلة هي مرحلة تعزيز المطالب والحقوق الفرعية، ونسي هذا الفريق او ذاك انه ينساق بشكل طوعي الى ترسيخ قاعدة المحاصصة الطائفية، والتي لا تعني بحال من الاحوال انها ديمقراطية توافقية كما حاول الامريكيون ان يوهموا الأطراف السياسية في العراق، أو يوهموا انفسهم قبل غيرهم بأنهم يمضون في مسار التحول الديمقراطي، ونقل العراق من الشمولية الى الديمقراطية. حتى ولو سلمنا بان مجلس الحكم كان الخيار الأسلم بالنسبة للعراقيين لإدارة الاختلاف، وتطمين المخاوف من التي كان يصرح بها بعض من الأطراف، فان بهذا المعنى لا يتمتع بسلطة تمثيلية أو تنفيذية أو بشخصية قانونية مستقلة او اهلية تعطيه حق ممارسة السيادة، لأنه كان مجلساً تحت حكم الاحتلال. ومن جانبها بقيت سلطات الاحتلال تنظر الى مجلس الحكم على انه مجلس مؤقت وواجهة يمرر من خلاله مواقفها وقراراته، ولطالما كانت تنتقص من شرعيته لحين انتخاب حكومة تمثيلية يختارها الشعب العراقي.

في شباط ٢٠٠٤، وصل المبعوث الخاص للأمم المتحدة (الأخضر الإبراهيمي) إلى العراق للمساهمة في حل مشكلة كتابة الدستور، واتفق مع جميع الاطراف على إلغاء فكرة الانتخابات بدعوى عدم ملائمة الظروف لإجرائها الانتخابات، وعليه وافق الجميع على

---

[٦٤] بول بريمر، عام قضيته في العراق-النضال لبناء غد مرجو، ترجمة عمر الايوبي، ط١،دار الكتاب العربي، بيروت، ٢٠٠٦، ص ٩٩.

[٦٥] عن تداعيات هذه السياسة ينظر:تقرير، مارينا اوتاي، دانيال قيسي، مستقبل النظام السياسي في العراق بعد الانسحاب الامريكي، السياسية الدولية، ٢٠١٢/٣/٢١ : www.syyassa.org.eg.

P- ISSN: 2075-2024 E-ISSN: 2706-5804

تشكيل حكومة انتقالية قصيرة الامد، يتم اختيارها من قبل الامم المتحدة، مع تحديد دورها كحكومة انتقالية مرحلية تعمل بدءاً من انتقال السلطة في ٣٠/حزيران/٢٠٠٤، حتى انتخابات كانون الثاني ٢٠٠٥[٦٦]. اما الخلافات بين أعضاء مجلس الحكم الانتقالي فكانت تتمثل في نظرتهم الى العديد من القضايا مثل دور الاسلام، وحقوق المرأة، ودور الجيش العراقي، وتوزيع الثروة وغيرها من القضايا. كان واضحاً ان مكونات الشعب العراقي لا تشترك برؤية جماعية تجاه الدولة العراقية، فكان (الشيعة) يريدون دولة اسلامية تحافظ على حقوقهم، والكورد يشددون على نظام فيدرالي يمنحهم قدراً أكبر من الاستقلال الذاتي؛ اذ ان النظام الفيدرالي سيمنحهم السيطرة على الكثير من المسائل السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تؤثر في حياتهم. أما العرب العلمانيون فكانوا يريدون بلداً موحداً مع منح بعض السلطات الى محافظات محددة جغرافياً وليس على أسس عرقية، اما (العرب السنة) فكانوا يريدون بشكل عام عراقاً مركزياً موحداً، وبين هذا الموقف وذاك توجد مواقف أخرى متباينة.

وعليه لم تكن مواقف العراقيين جميعهم موحدة إزاء الاحتلال الأمريكي، ولا يمكن بحال من الأحوال ان كل العراقيين كانوا رافضين للوجود الأمريكي. فـ(الشيعة) على سبيل المثال لم يكونوا موحدين إزاء هذه المسألة، فالقوى التي تعاونت مع الادارة الامريكية لتغيير النظام كحزب الدعوة والمجلس الأعلى وغيرهما كانت مؤيدة للوجود الأمريكي بعدّهِ وجوداً ضامناً لبناء عراق جديد يكون فيه الشيعة هم الأكثرية، والماسكين بمفاتيح القوة في العراق. المرجعية الدينية كانت متحفظة لهذا الوجود، وسعت الى مقاومته سلميا، وان يصوغ الدستور والحية السياسية العراقيون. والتيار الصدري كان رافضاً لهذا الوجود، وداعيا الى الجهاد ضده، على الرغم انه لم يقف بالضد من العملية السياسية[٦٧]. أما القوى السياسية الكردية فلم تعترض على الوجود الامريكي، لإيمان هذه القوى إن الحلم الكردي والمطالب الكردية لا يمكن لها أنْ تتحقق مالم تكن لديهم قوة مساندة، ولا أفضل من قوة مطلقة بيدها

[٦٦] رند رحيم، مصدر سابق، ص ٨٠ .
[٦٧] علي عبد الأمير علاوي: مصدر سابق، ص (١٤٢-١٤٣).

P- ISSN: 2075-2024 E-ISSN: 2706-5804

مفاتيح كل العالم ومنظماته الدولية. لذا اعتمد نجاح الكورد في تجربتهم في كردستان اساساً على نجاح الجهود الامريكية في ايجاد عراق ديمقراطي تعددي[٦٨]. والعرب السنة كانوا في العموم رافضين للوجود الأمريكي؛ لأنه اقتلع دولة كانوا هم من يتحكم بمصادر قوتها، وثقافتهم السياسية تتماهى مع الدولة المركزية، والثقافة العلمانية، كما ان قرارات سلطة الائتلاف عمدت الى تجريدهم من كل سلطات اخرى، بقرار اجتثاث البعث وحل الجيش العراقي، الذين كانوا يشكلون نسبة كبيرة في تمثيل هاتين المؤسستين الضخمتين. وطبقا لهذا الواقع لم يجد(العرب سنة)العراق في غالبيتهم بدا من الانخراط بأعمال سياسية وعسكرية مقاومة للسياسة الامريكية في العراق، وللوجود العسكري لها. وشرعت في تنظيم نفسها في فصائل مقاومة للوجود الامريكي، ووقفت بالضد من التحول الديمقراطي، وهددت باستهداف المشاركين في العملية السياسية[٦٩]. غير ان هذه الحقيقة لا تختزل مشهد كل العرب السنة في العراق فقوى سياسية كثيرة وفي مقدمتها الحزب الاسلامي قبل بالوجود الامريكي ودعا الى مقاومته سلمياً وسياسياً من خلال المشاركة في العملية السياسية[٧٠].

إن انفراد السلطة المدنية للاحتلال باتخاذ القرارات المصيرية لم تكن له تداعيات محمودة، وكانت له الكثير من التداعيات السلبية التي انعكست على الوحدة الوطنية، والسلام الاهلي. فلم تبذل سلطة الاحتلال كثيراً من الجهود لوقف اعمال التهجير والقتل والتفجيرات الارهابية اليومية في العراق؛ والتي ادخلته في نفق مظلم وكاد ان ينزلق الى حرب أهلية شاملة في العام ٢٠٠٦. ولم يكن مفهوماً لماذا غضت سلطات الاحتلال النظر عن عمليات القتل اليومي للعراقيين على مختلف تكويناتهم الاجتماعية؟. ولماذا لم تحاسب أو توقف الشركات الأمنية التي تورطت بأعمال قتل لعراقيين، وإدارة عصابات، وفرق موت على

[٦٨] الاخضر البراهيمي يبحث مع مجلس الحكم العراقي موضوعي انتقال السلطة واجراء الانتخابات، موقع الامم المتحدة، ٢٠٠٤/٤/٥، انترنت:www.un.org.

[٦٩] علي عبد الامير، مصدر سابق، ص ٤٠٣-٤١١.

[٧٠] للمزيد ينظر د. منذر الفضل، مشكلات الدستور العراقي، دار اراس للطباعة والنشر، اربيل كوردستان، ٢٠١٠ ، ص ١٩٥-٢٣٣ .

P- ISSN: 2075-2024 E-ISSN: 2706-5804

الهوية لتمزيق هذا البلد. وسمحت بوجود مليشيات عسكرية تابعة لأحزاب تحكمت بالقرارات المصيرية بخصوص حاضره ومستقبله دون استشارة احد[٧١].

لقد سعت قوات الاحتلال الى بناء قاعدة اقتصادية لشركاتها وشركات متحالفة معها والشخصيات العراقية المتعاونة معها. وفسحت المجال لقوى محددة للسيطرة على مقاليد الأمور، وتوسيع قاعدة سيطرتها على ممتلكات الدولة، التي حولتها بعض الاحزاب الى مقرات لها، وقصور لزعمائها. ان توارث ممتلكات الدولة أسس لسياسة نهب ممنهجة لكل ما له علاقة بالدولة متذرعة بنزعات الانتقام من الدولة وكأنها هي النظام. ان هذه الاحزاب قد اسهمت في انهيـــــــــار الدولة، وتحطيم كل هياكلها من اجل زيادة نفوذها وتعاظم دورها في رسم مستقبل العراق الأمريكي الجديد[٧٢]. وبالتالي أسهم الاحتلال بتخريب الدولة واطلاق العنان لمشاعر الكراهية ضدها، وتصوير الدولة على انها المسؤولة عن معاناة العراقيين. ان هذه السياسة الأمريكية كانت خطيئة كبرى اقترفتها امريكا، كما اقترفت غيرها من الخطايا الكبرى في كل العالم[٧٣].

وتبنت الادارة الامريكية في منطقة الشرق الاوسط ما عرف بـــــــــــــــ "الفوضى الخلاقة"؟. لقد عمدت الإدارة الامريكية قبل وبعد الاحتلال الى توظيف قدراتها الإعلامية للترويج لحملتها العسكرية والسياسية في العراق، وعملت على ابتزاز وسائل الاعلام العربية اما بالترغيب او بالترهيب بالضغط على حكوماتها. ان هذ الاسلوب يدلل على تناقص شرعية العمل الامريكي بالعراق، وانهيار مصداقيته العالمية وبالأخص على مستوى البلدان العربية، ومن هنا قوبلت الاجراءات الامريكية في العراق بمزيد من الشكوك والمخاوف من قبل الانظمة العربية، التي بقيت متحسسة ازاء النوايا الحقيقية للإدارة الامريكية في العراق ومن ثم في المنطقة[٧٤].

---

[٧١] ينظر:علي عبد الامير، مصدر سابق، ص ص ٢٠١-٢٠٥.

[٧٢] فوزي الراوي، حول الاوضاع السياسية والاجتماعية العراقية تحت الاحتلال، مجلة المستقبل العربي، العدد٣١٧، مصدر سابق، ص ١٣٥ .

[٧٣] نادر فرجاني، احتلال العراق بين ادعاءات التحرير ومطامع الاستثمار، مجلة المستقبل العربي، العدد ٢٩٣، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ، ٢٠٠٣، ص ١٧ .

[٧٤] فوزي الراوي، مصدر سابق، ص ١٦٧.

P- ISSN: 2075-2024 E-ISSN: 2706-5804

لقد تفكك العقد الاجتماعي الذي يربط العراقيين بتفكك الدولة، وتراجعت قيم المواطنة وتصدعت الهوية الوطنية العراقية، وبدا الناس بالهروب الى هوياتهم الفرعية، واخذت تتشكل ثقافات فرعية تتناسب والتغيرات الكبيرة الحاصلة. فكل مكون بدأ ينظر الى الدولة العراقية ومكوناتها الاخرى بالمنظار الذي تضعه لها ثقافاته المحلية. ان انهيار العقد الاجتماعي جعل العراقيين يتخبطون في وحل الطائفية والعنصرية، ولم تستطع الحكومات العراقية ان تعيد بناء هذا العقد لعدم تمتعها بإرادة وطنية جادة، حيث كان تعصبها الى مذاهبها وقوماتها اكثر من تـــعصبها للدولة العراقية الوطنية[٧٥].

وبالتالي فإن مجموعة الاخفاقات الامريكية في الإدارة الصحيحة للعراق، وعدم اكتراثها بالتعديل على سياساتها رغم الانتقادات الشديدة لها، قد ادى الى بروز التناقضات الطائفية والمذهبية. ونتج عن ذلك مقاومة شرسة ضد الاحتلال[٧٦]. انطلقت في مناطق عديدة من العراق لتؤدي الى نتائج إنسانية واقتصادية كارثية بكل ما تحمله الكلمة من معنى، وأدت الى فشل ذريع الولايات المتحدة في الإدارة المدنية، مما عجل بانسحابها في عام ٢٠١١من غير تنفيذ كامل التزاماتها إزاء العراق[٧٧]. لقد كانت الإدارة مرتبكة في كيفية التعاطي مع المتغيرات الشديدة التعقيد وبخاصة عزوف غالبية العراقيين عن سياساتها، وبروز مقاومة عسكرية قوية لها. لقد بحثت الادارة الامريكية عن مخرج لكثير من المعضلات التي نتجت عن سياساتها غير الكفؤة في ادارة الملف المدني في العراق، وراحت تتحدث عن جداول زمنية للانتقال السياسي وتسليم السيادة للعراقيين التي لم تكن لتعني اكثر من سيادة شكلية منقوصة بفعل بقاء الوجود العسكري والنفوذ السياسي في قرار بناء الدولة وإطارها القانوني الدستوري ومسار العملية السياسة والاقتصادية في العراق. لقد حاولت الإدارة الأمريكية أن تضفي نوعاً من الشرعية الدولية على اجراءاتها بخصوص العراق، وان تعجل بالمسار السياسي الذي كان من شانه ان يعجل من توسيع هامش الحرية لها، فيما اذا

[٧٥] فاضل الربيعي، ،حول المقاومة العراقية للاحتلال، مجلة المستقبل العربي، العدد٣٠٣، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ،٢٠٠٤، مصدر سابق، ص ١١٢ .
[٧٦] فوزي الراوي، مصدر سابق، ص ١٦٨.
[٧٧] فاضل الربيعي، مصدر سابق، ص ١١١.

P- ISSN: 2075-2024 E-ISSN: 2706-5804

ما قررت انهاء وجودها العسكري او السياسي في العراق[٧٨]. ولكن واقع الحال ورغم المسار الغني بالإنجازات على المستوى السياسي والقانوني الدستوري، الا ان الولايات المتحدة لم تكن موفقة تماماً في إدارة عملية التحول الديمقراطي، ليتضح فيما بعد ان أسس النظام السياسي الذي وضعته كان هشاً، ولم تكن بتلك الدراية والدقة لتراهن عليه بعد تخفيف قبضتها على مجمل الأمور، وعلى الأقل القرار السيادي، الذي بقي إلى فترات لاحقة يدار من خلالها مباشرة. ولم يكن للسيادة التي أعلنت عن نقلها للعراقيين من معنى عميق في ظل استمرار الاحتلال للعراق. أما قضية السيادة واحترامها من الجانب الأميركيّ، فقد كانت من أسوأ ما قدّم الأميركيون من صور عن احترام الدول وشعوبها وسيادتها الوطنية، بل وصل الأمر إلى قتل عشرات المدنيين بدم بارد من خلال شركات الأمن الخاصة[٧٩].

وحتى بريمر لم يكن يؤمن بأن اللبنة الأولى لهذا النظام السياسي المتمثل " بمجلس الحكم" كان هو الصيغة المثلى . ولم يكن المجلس مؤهلاً لنقل السيادة إليه ثم إلى العراقيين، في المدة المحددة التي تم الاتفاق عليها مع الامم المتحدة. يقول بريمر" شدَّدتُ إن علينا الإيضاح بان هذا المسار البديل نحو السيادة غير مقبول بالنسبة إلينا، فمجلس الحكم لا يتمتع بتفويض لحكم العراق. وإن أعضاءه أياً كانت مقدرتهم كأفراد، لا يتمتعون بتأييد كبير، وهم يفتقرون إلى المصداقية لدى قطاعات واسعة من السكان"[٨٠]. لقد كان مجلس الحكم وعاءً غير محكم ، ومنحه السيادة قبل الدستور والانتخابات لم يكن يسخر من العملية الدستورية فحسب، وإنما كان يخاطر بفشل تلك العملية ايضاً، إذ ترك مجلس الحكم يفعل ما يشاء بتوجيه من سلطة بريمر فقط [٨١].

ويمكن القول إن فرض الديمقراطية بالقوة عمل انطوى على قدر كبير من الخطورة وأدى الى نتائج كارثية على واقع ومستقبل الدولة العراقية. فمن بين الأنظمة الثمانية عشر التي

[٧٨] فاضل الربيعي، مصدر سابق، ص١٣- ١٦.
[٧٩] ادم روبرتس،، نهاية الاحتلال العراق ٢٠٠٤،مجلة المستقبل الوطني، العدد ٣٠٧، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٤ ، ص٣٢.
[٨٠] المصدر نفسه، ص ٢٤-٤٨.
[٨١] مجدي كامل: بلاك ووتر (جيوش الظلام)، دار الكتاب العربي، دمشق - القاهرة، ط١، ٢٠٠٨، ص ٢٠٩-٢١١.

P- ISSN: 2075-2024 E-ISSN: 2706-5804

تدخلت الولايات المتحدة لتغييرها بالقوة ، لا توجد سوى ثلاثة انظمة فقط تستحق صفة " الديمقراطية" وهي ألمانيا وايطاليا واليابان. ويرجع النجاح في عملية التحول الديمقراطي في هذه البلدان الى سببين اثنين ، اولهما انهما منيا بهزيمة كاملة، ثانيهما انهما لم يواجها خطر اندلاع حرب اهلية، وهما شرطان لا يتوافران في حالة العراق[٨٢].

لقد وقعت الإدارة الأمريكية بمعضلة كبيرة لأنها أغفلت مجموعة من الاعتبارات، فلم ينتبه الامريكيون والبريطانيون إلى أن التوافق على قيمة الديمقراطية الانتخابية، لا يعني مساندة غالبية الشيعة للأساليب الديمقراطية العلمانية التي كان المنفيون العراقيون يزعمونها، وأمل الأمريكيون ان يطبقوها عند استلامهم مقادير السلطة. كما وان الإسلاميين الشيعة لم يكونوا موحدين، فقد كان بينهم ثلاثة اتجاهات قوية، تتنافس فيما بينها لنيل الاعتراف والسلطة ضمن المجتمع الشيعي، كان الميدان الرئيسي للتزاحم هو درجة موالاة أي مجموعة او زعيم للأمريكيين او درجة معاداتهم لهم. وكان من الصعب التوفيق بين إرضاء الأمريكيين والاحتفاظ بقيمة ان يكون مسلم صالح[٨٣]. وبدا أن الولايات المتحدة متخبطة بسياساتها، بعد ان اكتشفت ان بناء الجيش العراقي هو عملية ليست سهلة، في ظل تصاعد عمليات المقاومة المسلحة عليهم. لقد بدأت الاستعانة بالشيوخ القبليين لكبح جماح السنة الرافضين للوجود الامريكي ولديمقراطية أمريكا. فعقود من الزمن وهم مرتبطون بالسلطة السياسية الشمولية كان كفيل بإدامة زخم الإعمال العسكرية ضد الأمريكيين لسلبهم السلطة ومنحها لغيرهم[٨٤].

لقد أدركت القوات الامريكية صعوبة إن لم يكن استحالة اخماد المقاومة المسلحة بالقوة العسكرية فقط. لذلك عمدت الى تأسيس قوات عشائرية متحالفة لها تحت عنوان مقاتلة "القاعدة"، وسميت هذه القوات "بالصحوات" التي كان لها دور كبير في احتواء المقاومة السنية[٨٥]. ان قراءة دقيقة لهذا التخبط الأمريكي يدلل بما لا يقبل الشك، ان السياسيين

---

[٨٢] بول بريمر، مصدر سابق، ص ٢١٦.
[٨٣] المصدر نفسه، ص ٢١٦-٢١٧.
[٨٤] المصدر نفسه، ص ٢٧١.
[٨٥] المصدر نفسه، ص ٢٧٠.

P- ISSN: 2075-2024 E-ISSN: 2706-5804

والمستشارين الأمريكيين لم يكونوا على اطلاع أبداً على الثقافة والتاريخ العربيّين والإسلاميين عامة والعراقيّ خاصة، بل كانوا يقرأون بدلاً عن ذلك كتباً عن إعادة إعمار اليابان وألمانيا عقب الحرب العالمية الثانية، وكان عدد الذين يتحدثون العربية في سلطة الائتلاف قليلاً جداً، وحتى بعد مرور ثلاثة اعوام ونصف من الاحتلال الأميركيّ للعراق كان (٦) فقط من أعضاء السفارة الأميركية في بغداد والبالغ عددهم (١٠٠٠) موظف عام ٢٠٠٧ يتحدثون اللغة العربية، في وقت كانت الولايات المتحدة تواجه مشكلات كبيرة جداً في العراق[٨٦]. إن الولايات المتحدة الأميركية لم تكن تملك استراتيجية للخروج من العراق بعد احتلاله عقب ٢٠٠٣/٤/٩، وبدلاً عن إيجاد حلول للمشكلات العراقية أراد بعض صُنَّاع القرار في الولايات المتحدة الأميركية تعميق هذه المشكلات إلى الحد الذي دفع مجلس الشيوخ الأميركيّ في ٢٦/أيلول/٢٠٠٧ إلى تبني قرار غير مُلزم تقدّم به رئيس لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ الأميركيّ آنذاك (جوزيف بايدن)، ونائب الرئيس الأميركيّ الحالي عقب انتخابات ٢٠٠٩ الرئاسية، يتضمن هذا القرار تقسيم العراق إلى ثلاث فيدراليات: (كوردية، وسنية، وشيعية) مع قدر كبير من الحرية، وبقاء الحكومة المركزية في بغداد للقيام ببعض المهمات مثل حماية الحدود، وتقسيم عائدات النفط[٨٧].

وهنا يرى العديد من الباحثين ومن ضمنهم (Nir Rosen) عضو الدراسات الخارجية بالمؤسسة الأمريكية الجديدة، إن الولايات المتحدة الامريكية خسرت الحرب في العراق بعدما انتصرت بسهولة على الجيش العراقي. وتمثلت الخسارة عندما سمحت الولايات المتحدة الامريكية بوجود فراغ سياسي تم ملؤه (بالعصابات المسلحة والميليشيات والمتمردين ورجال الدين المتطرفين)، ويرى كذلك بأن الولايات المتحدة بدأت ومنذ شهر نيسان ٢٠٠٣ تذهب من فشل الى اخر، ومنذ مرحلة ما قبل الحرب كان الخطاب السياسي الأمريكي والحسابات الاستراتيجية الأمريكية أما غير محسوبة في أحسن الأحوال، او كاذبة ومضللة في أحيان أخرى؛ وهو ما أضر حتى بالديمقراطية داخل امريكا. ونتج عن

[٨٦] جاريث ستانسفيلد، مصدر سابق، ص ١٧٦.

[87] Daniel Byman and Kenneth M Pollack, Democracy in Iraq, Washington Quarterly, Vol. (26), No. (3), p. 119.

P- ISSN: 2075-2024 E-ISSN: 2706-5804

ذلك ان تبرير مقولات وأهداف الحرب مثل نشر الديمقراطية، فشلت ايضاً، ولم يعد العراق جنة الجهاديين فحسب؛ بل أصبح مرتعاً لكل المتشددين[٨٨]. وعليه فانه إذا كان من المفترض أن تكون الإطاحة بنظام صدام حسين بداية عصر السلام والديمقراطية في العراق، فإن ما حصل هو العكس حيث أصبح العراق يمزقه العنف والتمرد (الا أن مستويات العنف قد انخفضت في الفترة الأخيرة)، وأصبح العنف في العراق احد اهم العوامل التي تعيق تحقيق الولايات المتحدة اهدافها في العراق، ومنها اقامة العراق الديمقراطي[٨٩]. وأمام كل هذه الأخطاء التي ارتكبتها الإدارة الأمريكية سواء كانت متعمدة أو غير متعمدة، إلا انها إعترفت بارتكاب البعض منها في العراق. وفي هذا الصدد أعترف الحاكم المدني الأمريكي السابق في العراق (بول بريمر) بإن إدارة الولايات للشأن العراقي كانت في حالة فوضى منذ بدء الاحتلال، وان أخطاءً عديدة قد ارتكبت قادت بالوضع إلى التردي[٩٠].

ونتيجة لتزايد الإخفاقات الأمريكية في العراق، وفي محاولة لمعالجة القلق الذي يسود الشعب الامريكي وانتقادات الحزب الديمقراطي وضغوطه نتيجة الخسائر البشرية والمادية الباهظة التي تكبدتها القوات والميزانية الأمريكية، وعدم وجود نتائج ايجابية ملموسة على ارض الواقع، قررت الإدارة الامريكية إجراء بعض التغيرات على سياساتها واستراتيجيتها من اجل الخروج من هذا المأزق. لذلك شكلت الادارة الامريكية في شهر اذار ٢٠٠٦ (لجنة دراسة العراق) برئاسة (جيمس بيكر) وزير الخارجية الأمريكي الاسبق و (لي هاملتون) عضو الكونغرس السابق من اجل تقصي الحقائق في العراق ووضع الحلول لها، وبعد تسعة اجتماعات بدأت في ٢٠٠٦/٣/١٥[٩١]. وانتهت في ٢٠٠٦/٩/٢٧ قدمت اللجنة تقريرها، واعتبرت بإن الوضع في العراق خطر ومتدهور، ولا سبيل يمكن ان يضمن النجاح، ولكن

---

[٨٨] جونثان ستيل، العراق طريق الخروج في مجموعة باحثين : العراق تحت الاحتلال تدمير الدولة وتكريس الفوضى، مركز دراسات الوحدة العربية بيروت، ط١،٢٠٠٨،ص ص ١٠٨-١٠٩.

[٨٩] المصدر نفسه، ص ١١٢-١١٣.

[٩٠] باسل يوسف، العراق تحت الاحتلال، ص ٢٠١-٢٠٥.

[٩١] أيان دوغلاس: الولايات المتحدة في العراق (جريمة إبادة جماعية)، ترجمة عايدة سيف الدولة، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد ٣٥٠، نيسان ٢٠٠٨، ص ٤٤.

P- ISSN: 2075-2024 E-ISSN: 2706-5804

يمكن تحسين الفرص والنجاح بخفض دعم الولايات المتحدة السياسي والعسكري والاقتصادي للحكومة العراقية، إذا لم تحرز تقدماً جوهرياً على صعيد الأمن والمصالحة الوطنية. وأكدت على ضرورة مراجعة الدستور العراقي من أجل تحقيق المصالحة الوطنية ودعت إلى ضرورة اشراك سوريا وايران بصورة ايجابية في بناء العراق، اذ أقرت هذه اللجنة بقدرة سوريا وإيران على التأثير في أحداث العراق. ودعت إلى ضرورة إجراء انتخابات مجالس المحافظات في أقرب وقت ممكن، وأوصت بضرورة توقف الحكومة العراقية عن تسييس المنظمات غير الحكومية أو وقف نشاطها، واكدت على ضرورة إجراء حوار يشمل الذين يسيطرون على السلطة، وعلى الولايات المتحدة أن تبذل جهوداً نشطة لإشراك جميع الأطراف العراقية في الحـــــكم. إن هذه التوصيـــات التي قدمتها لجنة (بيكر-هاملتون) لم تساعد في ايجاد الحلول للوضع المتأزم في العراق، لذلك قامت الادارة الأمريكية بإجراء بعض التغييرات التكتيكية في استراتيجيتها المتبعة في العراق لتتلاءم مع هذه التوصيات التي قدمتها لجنة (بيكر-هاملتون) من أجل محاولة تدارك الفشل في العراق وإيجاد حلول ناجعة للوضع الأمني والسياسي المتأزم في العراق. وفي ١٠/أيلول/٢٠٠٧ قدم السفير الأمريكي في العراق (رايان كروكر) وقائد القوات المتعددة الجنسية في العراق (ديفيد باتريوس) تقريرهما عن الوضع في هذا البلد أمام لجنة من الكونغرس الأمريكي، وأكد السفير الامريكي (كروكر) بإن "ايجاد عراق ديمقراطي مستقر، في سلام مع جيرانه امر غير قابل للتحقيق"[٩٢].

[٩٢] ينظر:كوثر عباس الربيعي وآخرون: قراءة تحليلية لمشروع جوزيف بايدن لتقسيم العراق، مركز العراق للدراسات، بغداد، ط١، ٢٠٠٨، ص ١٣-١٦.

P- ISSN: 2075-2024 E-ISSN: 2706-5804

الخاتمة

إن المجتمع العراقي من اسرع المجتمعات العربية تلقفا لكل ما هو جديد، وربما من اكثر الشعوب توقا للحرية والديمقراطية- لكن عملية فرض الديمقراطية دون تهيئة مستلزماتها هي عملية خاطئة، واثبتت السنوات الماضية خطأها واقعاً، لا نظرية. فالديمقراطية اوصلت اسوء الشخصيات الى الحكم، ولم تنجح الرعاية الامريكية ولا القوى السياسية في وضع مقدمات سليمة للانتقال الديمقراطي لنحصل على مخرجات ناجحة، اذ أصبحت الديمقراطية مجرد شكلاً سياسياً، أما جوهرياً فهي بعيدة كثيراً عن المعنى والمقصد من هذا المفهوم كبير الدلالة والمعنى. ان مأسسة الأخطاء، وشرعنتها قانونياً قاد البلاد إلى حافة الانهيار السياسي والاقتصادي والاجتماعي. وأصبح العراق من اكثر البلدان فساداً، وتدهوراً على كافة الصعد. وخلص البحث الى مجموعة من الاستنتاجات التي تمثل أيضا، مقترحات لوضع مقاربة سليمة في طريق الاصلاح السياسي الذي يأتي في مقدمته مراجعة النظام الديمقراطي وآليات اشتغاله:

- إعادة النظر بقانون الاحزاب الذي صادق عليه البرلمان مؤخرا، وبخاصة فيما يتعلق بمصادر التمويل، وشروط منح الاجازة لإنشاء حزب سياسي، فقبول الهبات من مصادر كثيرة وبالأخص الخارجية منها يترك الباب على مصراعيه لاحتمالية تبعية بعض من الاحزاب لدول اخرى. ويجب ان يكون منح الاجازة على ضوء الواقع الميداني، في متابعة مكان الحزب، والتثبت من صحة الاوراق الثبوتية لأعضائه، لأن هناك مئات الدكاكين السياسية التي تعمل تحت اسم حزب سياسي في العراق. وكذلك تضمين هذه القانون فقرة تحريم قيام الاحزاب على أسس دينية أو عرقية او طائفية.

- التحرر من تبعات الرؤية الامريكية التي ألقت بظلالها على العملية السياسية في العراق، وبناء علاقات استقلالية عن هذه الرؤية، واستكمال السيادة الوطنية بالتقليل من التأثير الامريكي في القرار السياسي والامني والاقتصادي في العراق.

- تشريع قانون انتخابات جديد، وعدم الاكتفاء بالقانون المؤقت الراهن، لأن يديم حالة الطائفية، والفوضى السياسية في البلد، ويسهم في استمرار استحواذ القوى السياسية الكبيرة

P- ISSN: 2075-2024 E-ISSN: 2706-5804

على مقاليد الامور في البلاد، في ضوء ان المفوضية العليا (المستقلة) للانتخابات ينتمي كل اعضائها من مراكز المسؤولية الاولى الى القوى السياسية المتنفذة، وبالتالي ستكون نتائج الانتخابات انعكاس لحجم هذا الحزب او ذاك. وعلية أصبح من الأهمية بمكان حل مفوضية الانتخابات بموجب قانون انتخابات جديد يتناسب مع مفهوم الديمقراطية الليبرالية، (ديمقراطية المساهمة)، وليس ديمقراطية المحاصصة.

- تشديد الفصل الموضوعي بين السلطات الثلاث، وضمان عدم تدخل السلطة السياسية في اعمال وشؤون السلطة القضائية، وبخاصة المحكمة الاتحادية العليا التي تكون واحدة من اهم مهامها هو الرقابة الدستورية، وتفسير القوانين، وفض المنازعات، وأن لا تكون القرارات القضائية مشوبة بأهداف سياسية. وهذا عمل يتطلب ارادة وطنية حقيقية لاحترام الدستور وما جاء في نصوصه من مبادئ.

- على الحكومة البدء بعملية سياسية مجتمعية ثقافية واسعة، ابتداءً منها وانطلاقا الى المجتمع لبلورة ثقافة سياسية وطنية قائمة على أساس الديمقراطية، والإحتكام الى نتائجها، وتشجيع العمل بها من اصغر الدوائر الى اكبرها. والمضي بعملية تنشئة اجتماعية حقيقية، وليس شكلية عبر الزج العبثي لبعض المواد الدراسية التي تتحدث عن الديمقراطية وحقوق الانسان، واهمية تعديل الدستور.

- التعاون مع منظمات المجتمع المدني في العراق، وخارجه، بما يساعد في نشر الوعي الديمقراطي في العراق، وترسيخ الثقافة الديمقراطية، والمشاركة المجتمعية في الشأن السياسي. على ان تحترم الحكومة استقلالية فضاءات المجتمع المدني وعدم السعي الى التدخل بشؤونه.

- تحريم الحديث بالطائفية السياسية والعمل بها في كل المؤسسات ووسائل الاعلام وبخاصة الرسمية منها (شبكة الاعلام العراقي)، وتوجيه هذه المؤسسات بنشر المحبة والتسامح والقيم الديمقراطية التي تعزز وجود الدولة المدينة.

P- ISSN: 2075-2024 E-ISSN: 2706-5804

قائمة المصادر:

١-العربي صديقي: إعادة التفكير في الديمقراطية العربية (انتخابات بدون ديمقراطية)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط١، ٢٠١٠.

٢- بول بريمر، عام قضيته في العراق-النضال لبناء غد مرجو، ترجمة عمر الايوبي، ط١،دار الكتاب العربي، بيروت، ٢٠٠٦.

٣- خير الدين حسيب، مستقبل العراق: الاحتلال-المقاومة-التحرير والديمقراطية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ، ط ١، ٢٠٠١ .

٤- جاريث ستانسفيلد ، العراق الشعب والتاريخ والسياسية، ترجمة وتوزيع: مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ط١، ابو ظبي ، ٢٠٠٩.

٥- جونثان ستيل، العراق طريق الخروج في مجموعة باحثين : العراق تحت الاحتلال تدمير الدولة وتكريس الفوضى، مركز دراسات الوحدة العربية بيروت، ط١،٢٠٠٨،ص ص ١٠٨-١٠٩.

٦- كوثر عباس الربيعي وآخرون: قراءة تحليلية لمشروع جوزيف بايدن لتقسيم العراق، مركز العراق للدراسات، بغداد، ط١، ٢٠٠٨.

٧- هيثم غالب الناهي، المحددات الدولية والاقليمية التي ساهمت في تفتيت الدولة العراقية، في مجموعة باحثين: العراق تحت الاحتلال –تدمير الدولة تكريس الفوضى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،ط١، ٢٠٠٨.

٨- نادر فرجاني، احتلال العراق بين ادعاءات التحرير ومطامع الاستثمار، مجلة المستقبل العربي، العدد ٢٩٣، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ، ٢٠٠٣.

٩- عزيز قادر الصامنجي، قطار المعارة العراقية من بيروت ١٩٩١ الى بغداد ٢٠٠٣،دار الحكمة، بغداد ، ٢٠٠٩

١٠- علي الشمراني ، صراع الأضداد ، ط١، دار الحكمة، بغداد ،٢٠٠٣.

١١- علي عبد الامير، احتلال العراق-ربح الحرب وخسارة السلام، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت ط١، ٢٠٠٩.

١٢- مجدي كامل: بلاك ووتر (جيوش الظلام)، دار الكتاب العربي، دمشق - القاهرة، ط١، ٢٠٠٨.

١٣- منذر الفضل، مشكلات الدستور العراقي، دار اراس للطباعة والنشر، اربيل كوردستان،٢٠١٠

P- ISSN: 2075-2024 E-ISSN: 2706-5804

كتب انكليزي

1- Jeff Haynes, Democracy in the Developing World, Africa, Asia, Latin America and the Middle East, Polity Press in association with Black Well Publisher Ltd., UK, USA, 2001.

الرسائل والأطاريح:

١- رند حكمت محمود، مشكلة بناء الدولة في العراق للمدة ١٩٢١-٢٠٠٦، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ٢٠٠٧

الدوريات:

١- ادم روبرتس،، نهاية الاحتلال العراق ٢٠٠٤،مجلة المستقبل الوطني، العدد ٣٠٧، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٤.

٢- رند رحيم، ، رند رحيم فرانكي، مراقبة الديمقراطية في العراق: تقرير رقم واحد عن الوضع في العراق، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، ع (٢٩٧)، بيروت، سبتمبر ٢٠٠٣.

٣- حسنين توفيق ابراهيم و د. عبد الجبار احمد عبد الله، التحولات الديمقراطية في العراق -القيود والفرص- مركز الخليج للأبحاث، سلسلة دراسات عراقية، العدد الثالث، دبي، ٢٠٠٥.

٤- خير الدين حسيب، احتلال العراق، مجلة المستقبل العربي، العدد٣١٧، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٤.

٥- نصير عاروري، ،المشهد الامريكي(ملف) حروب جورج دبليو بوش الوقائية، مركزيو الخوف وعولمة ارهاب الدولة مجلة المستقبل العربي ،العدد ٢٩٧.

الانترنت:

١- ابراهيم، الزبيدي،، صفحات مطوية من أيام المعارضة العراقية السابقة، موقع ايلاف، انترنت١٦/١٢/٢٠٠٩: www.elaph.com

٢- ابراهيم نوار، المعارضة الداخلية والخارجية-الامكانات والدور،١/٤/١٩٩٩انترنت WWW.DIGITAI.AHRAM.ORG.EG:

٣- الاخضر البراهيمي يبحث مع مجلس الحكم العراقي موضوعي انتقال السلطة واجراء الانتخابات، موقع الامم المتحدة، ٥/٤/٢٠٠٤، انترنت:www.un.org

٤- جون إم. أوين ، العراق والسلم الديمقراطي، مجلة شؤون الخارجية ومجلس العلاقات الخارجية، ت٢ ٢٠٠٥، ترجمة مركز الكاشف للمتابعة والدراسات الاستراتيجية، الانترنت، الموقع: .http://www.alkashif.org

P- ISSN: 2075-2024 E-ISSN: 2706-5804

٥- روني بارت، ماذا لو فشلت الولايات المتحدة في العراق، تقييم استراتيجي، مركز جافي للدراسات الاستراتيجية، جامعة تل أبيب، ع (١)، مجلد (٩)، ٢٠٠٦، ص ٥، ترجمة مركز الكاشف للمتابعة والدراسات الاستراتيجية، الانترنت، الموقع: http://www.alkashif.org

٦- سيد محمد الداعمو، مشروع امريكي يرسم خريطة جديدة للمنطقة الشرق الاوسط الكبير ام الجديد دون تاريخ، انترنت،www. atf.org.jo

٧- عمر الشوبكي، المعارضة العراقية بين التصورات الامريكية والازمات الداخلية، انترنت:www.digital.ahram.org.dg

٨- محمد المسفر، توفيق الياسري، اسماعيل القادري، الدعم الامريكي للمعارضة العراقية، مقابلة حوارية على قناة الجزيرة، ١٩٩٩/٥/٣١ انترنت:www.ajazeera.net

٩- محمد الآلوسي، الاهداف الحقيقية للاحتلال الامريكي، ١٤٢٤/١١/١١ه، انترنت:www.amoslim.net

١٠- محمود مورو، المبررات الامريكية للحرب على العراق. ماذا بقي منها؟، دون تاريخ ،أنترنت:www.almoslim.net

١١- وليد شهاب الحلي، نظرة الى وقائع الانتفاضة الشعبانية، انترنت دون تاريخ:www.haydarya.com

12- Daniel Byman and Kenneth M Pollack, Democracy in Iraq, Washington Quarterly, Vol. (26), No. (3), p. 119.

13- National Security Council, the National Security Strategy of the United States of America, March 2006, Internet, website: http://www.whitehouse.gov/nsc/nss/2006.

14- Daniel Serwer, The USA, Iraq and the Middle East, 2007, the United States Institute of Peace, Internet, website: http://www.usip.org.

P- ISSN: 2075-2024 E-ISSN: 2706-5804